صور

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثانية / العدد ٢٠ / حزيران / ٢٠١٥

القمح السوري عنوان جديد للصراع

في دراسة الجدوى من الأحزاب السياسية الكردية في سوريا

المحاكم المصرفيّة تمنع سفر رجال أعمال ممتنعين عن سداد قروضهم

عدسة: أكرم أوسو

الفهرس

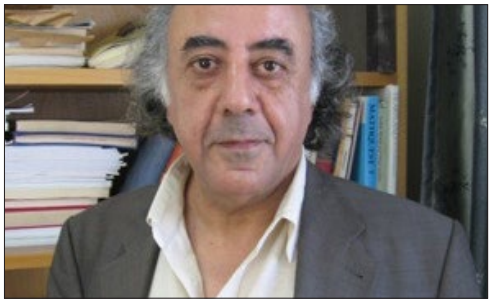

حوار مع الفيلسوف الدكتور أحمد برقاوي

عن العلويّة السياسيّة وقوى السلاح

زوجاتٌ لمهاجرين وأخرياتٌ يُجلدن... حكايا نساءٍ من دير الزور

عمالة الأطفال السوريين اللاجئين في دول الجوار

لوحاتٌ من الأمل على جدران حمص المحاصرة

شهرية تعنى بالشأن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

Email:

info@suwar-magazine.org

Facebook:

suwar-magazine

website:

www.suwar-magazine.org

صادرة عن مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA.

info@ccsdsyria.org

www.ccsdsyria.org

الغلاف الأخير: عمل للفنانة السورية ديالا برصلي/ Diala Brisly

سوريا دولةٌ منتهكة السيادة

يبدو أن الصراع في سوريا دخل مرحلةً جديدةً أكثر تعقيداً وخطورةً. فبعد أن كان دور الدول الإقليمية يقتصر على تقديم الدعم لبعض القوى والكتائب في حروبها، انتقلت تلك الدول إلى التدخل بشكلٍ مباشرٍ، واستغلال غياب سلطةٍ مركزيةٍ وطنيةٍ سوريةٍ، لتحقيق أهدافٍ لم يستطع حلفاؤها على الأرض تحقيقها.

تركيا، الدولة التي امتنعت عن المشاركة في التحالف الدوليّ العربيّ لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، إذا لم تشمل الضربات الجيش السوريّ، بدأت تحشد قوّاتها العسكرية على الحدود السورية منذ أسابيع، بعد سيطرة القوّات المشتركة على مدينة تل أبيض وطرد تنظيم الدولة «داعش» منها.

توغلت القوّات التركية في منطقة الراعي بريف حلب، بحجّة محاربة تنظيم الدولة، وأقامت منطقةً عازلةً بطول ٩٠ كلم وعمق ٤٠ كلم، بحسب المعلومات المتداولة في وسائل الإعلام التركية حول اتفاقٍ تركيٍّ أمريكيٍّ على ذلك.

ويعدّ هذا التوغل للقوّات التركية ضمن أراضي سوريا الأوّل من نوعه منذ أن بدأت الأزمة. وهو انتهاكٌ لسيادة بلدٍ طالما انتُهكت سيادته في أوج قوّة دولته، من قبل إسرائيل. كما انتُهكت سيادته حين تمّ السماح لآلاف المقاتلين الأجانب بالدخول إلى أراضيه عبر الحدود مع دول الجوار، وتحويله إلى مستنقعٍ للإرهاب.

كما أن لهذه التحرّكات العسكرية أثرها الكبير على حركة اللاجئين من سوريا إلى تركيا وبالعكس. فتركيا، التي تملك أطول خطٍّ حدوديٍّ مع سوريا، هي البلد الذي استقبل أكبر كميةٍ من اللاجئين، إذ يدخل إليه ما يقارب ٦٠ ألف لاجئٍ كلّ يوم. ومع توتر الحدود يصبح من المستحيل تأمين سلامة هؤلاء اللاجئين المحاصرين بين نار الحرب السورية من جهة، ورصاص حرس الحدود التركية من جهةٍ أخرى.

وبغضّ النظر عن أسباب التدخل التركيّ العسكريّ المباشر، سواءٌ أكانت تخصّ الشأن الداخليّ التركيّ، فيما يتعلق بالتخلص من الأزمة التي خلفتها نتائج الانتخابات الأخيرة، أم خارجيةً متعلقةً بما تعدّه تركيا خطر تشكيل كيانٍ كرديٍّ على حدودها مع سوريا، وتهديد أمنها القوميّ؛ فإن هذا التدخل سيزيد من تعقيد الأوضاع في سوريا، كما أنه سيفتح الأبواب أمام بقية الدول الإقليمية للتدخل بشكلٍ علنيٍّ ومباشرٍ بحجّة الحفاظ على أمنها ودعم حلفائها ومصالحها على الأرض، الأمر الذي سيؤدّي إلى تفتيت سوريا حتماً. وسط شللٍ كاملٍ للشرعية الدولية وللمؤسّسات المسؤولة، نظرياً، عن فرضها على اللاعبين الإقليميين.

القمح السوري عنوان جديد للصراع

مستقبلُ المحصول الاستراتيجي في الجّزيرة مُعلّقٌ بين حكومتين والفلاح يبقى الخاسر الأكبر..!!

فريد إدوار

القمح السوريّ يحترق، والمدنيّون يستنفرون لإنقاذه

ليليا نحاس

مواسم الجنوب السوري هدف المعارك الدائرة بين المعارضة والنظام

عمار خصاونة

مستقبلُ المحصول الاستراتيجي في الجّزيرة مُعلّقٌ بين حكومتين والفلاح يبقى الخاسر الأكبر..!!

فريد إدوار

بينما يحاول «شيخموس « نقل ما تبقّى من أكياس القمح خاصته المُكوّمة في البيدر إلى مخزن القرية، كان المبلغ الذي استدانه قبل عام لتأمين ثمن البذار وحراثة الأرض وكيفية تسديده؛ لا يغيب عن مخيلته. فبعد سنةٍ من التّرقّب والانتظار، بقي محصول «أبو دلكش» وقَرويين آخرين بريف القامشلي، رهين مخازنٍ قد يطول به الزمن شهوراً عدة، دون أن تكون هناك بوادر بيعها للحكومة السّورية.

للفلاحين أسبابهم بالعزوف عن بيع محصولهم للحكومة السّوريّة

مخاوف الفلاحين التي تتكرّر كل عام منذ بدء الأزمة التي اجتاحت البلاد آذار مارس ٢٠١١، وتدفع بهم بالعزوف عن بيعها للحكومة السورية، يختزلها «أبو دلكش» في تأخير تسديد الفواتير وعدم دفع المستحقات.

فضلاً عن خصم قيمة فواتير الطاقة الكهربائية المُتراكمة أصلاً منذ ٤ سنوات، بما فيها المبالغ المُترتّبة على الفلاح إما كمستحقات ديون المصارف الزراعية أو كفلاء لفلاحين آخرين.

عدا عن المبالغ التي يدفعونها كأتاوات للقوات الحكومية المُتمركزة في حواجز التفتيش على الطريق المؤدّي إلى مراكز التسليم، وليس آخراً تحكّم سائقي الشاحنات برفع أجرة النقل من القرية إلى تلك المراكز بكلفةٍ تصل أحياناً إلى /٢٠٠/ ألف ليرة.

للحكومة أيضاً مُحفّزات لوضع يدها على كامل المحصول..!!

الحكومة السورية بدورها وضعت هذا العام إجراءاتٍ تحفيزية نصب أعين الفلاح والتاجر معاً، لضمان نقل الأقماح من مناطق الحسكة شمالي شرقي البلاد إلى جنوبه، في محاولةٍ منها للاستحواذ على إنتاج الأراضي الزراعية بأكملها، وضمان منع تهريبها إلى خارج الحدود، لا سيما إلى تركيا.

إضافةً إلى تحديد سعرٍ تشجيعي بـ /٦١/ ليرة سورية لكيلو غرام واحد من القمح، قبل أن تُخصّص مبلغ ١٠ مليارات كدفعةٍ أولىً لتمويل عمليات شراء إنتاج الحبوب.

كذلك طمأنة المُزارعين، بخصم ٥ ٪ فقط من الإنتاج الكلي، بدل الديون المُترتبة عليهم، مع إلغاء باقي الشروط التي حدّدتها جراء استلام الأقماح، حسب ما جاءت في الاتفاقية التي أبرمتها هيئة الزراعة والري في مقاطعة الجزيرة مع مؤسسة الحبوب.

مراكز استلام الحبوب ضمن مناطق سيطرة الجيش السوري والإدارة الذاتية تلتزم الصّمت

سلسلةٌ من الاجتماعات عقدتها الحكومة السورية مطلع العام الجاري ٢٠١٥ لضمان تسويق كافة محصول القمح ضمن محافظة الحسكة أو كما يُسميها الكرد السوريين بمقاطعة الجزيرة بعد إطلاق حزب اتحاد الديمقراطي(PYD) مشروع الإدارة الذاتية في مناطق شمالي شرقي سوريا عام ٢٠١٣.

خطة الحكومة التي باتت تُسيطر على محافظةٍ زراعية وحيدة وهي الحسكة، اقتصرت على تجهيز ثلاثة مراكز في مناطق سيطرة الجيش السوري لاستلام إنتاج القمح.

عدسة: أكرم أوسو/ خاص «صور»

في الوقت الذي أحجمت عن تحديد مراكز مُماثلة ضمن المناطق التي يُديرها الادارة الذاتية ، عقب استيلاءهم على عددٍ من مراكز الحبوب، آخرها صوامع «ملا سباط» على طريق القامشلي- الحسكة.

مؤسسة الحبوب التابعة للحكومة السورية، لم تُخفِ توقعاتها في ارتفاع إنتاج الأراضي في الحسكة موسم ٢٠١٥ إلى /٥٠٠/ ألف طن، حيث من المُقرّر أن تُعزّز تلك الكمية حجم المخازين الحالية من الحبوب.

توقعات مؤسسة الحبوب بارتفاع إنتاج الأقماح هذا العام، جاء تزامناً مع الظروف الجوية الجيدة، وتحسّن الحالة الأمنية ضمن مدن وبلدات الحسكة، عقب سيطرة القوات الحكومية من جهة، ووحدات حماية الشعب التابعة للادارة الذاتية من جهة أخرى، على مساحاتٍ واسعة في أرياف الحسكة الشرقية، الغربية والشمالية.

هيئة الزّراعة وضعت خطة لشراء كامل الإنتاج.. ولكن..!!

استعدادات هيئة الزراعة والـري التابعة لـلإدارة الذاتية بمقاطعة الجزيرة، لم تكن بأقل من تحضيرات الحكومة السورية، فقد أكد رئيس هيئة الزّراعة «صالح الزّوبع» عن إطلاق برنامج لشراء كافة محاصيل المقاطعة بتكلفة بلغت نحو /٧٠/ مليار ليرة سورية، بعد توقّعات الهيئة بارتفاع الإنتاج إلى مليون طن.

«لكن المشروع المطروح قُوبِل بالرفض من جانب حكومة المُقاطعة، بداعي ارتفاع التّكلفة وعدم توفّر الإمكانات المادية لتغطية النّفقات» يقول «الزّوبع».

لتقتصر دور الهيئة في شراء بـذار الموسم المُقبل، والتي قدّرتها بـ /٤٠-٥٠/ ألف طن لأراضي مقاطعة الجزيرة، و/١٠٠٠/ طن لأجل مقاطعة كوباني، مع استعدادها لشراء محصول الفلاحين بالتنسيق مع التّجار، في حال اعتذار مؤسسة الحبوب عن استلامه.

رغم ضخ الحكومة السّورية مبالغ كبيرة بالليرة إلى المصارف الزراعية، إلا أن تسديد قيمة فواتير القمح تأخّرت، ما دفع بمئات الفلاحين للتراجع عن تسليم محصولهم رغم تطمينات الحكومة، والانتظار إلى ما ستؤول إليه الأمور.

عدسة: أكرم أوسو/ خاص «صور»

عدسة: أكرم أوسو/ خاص «صور»

نقص أكياس الخيش خلقت مشكلة أخرى أمام الفلاحين

اتفاقية هيئة الزراعة في مقاطعة الجزيرة مع مؤسسة الحبوب، لم تتوقف عند آلية التّسويق فحسب؛ بل شملت أيضاً ضرورة تأمين أكياس الخيش للفلاحين بسعر ٢٤٠ ليرة للكيس الواحد، على أن يبيعوه للمؤسسة بسعر٢١٠ ليرات أثناء تسليم المحصول، وأرسلت ٣ مليون كيس للمنطقة.

لكن شكاوي المُـزارعـين بـدأت مع قدوم موسم الحصاد، فعدم توفّر الكميات اللازمة

للأكياس، أجبرتهم على الالتجاء للتّجار من أجل شراء حاجتهم بأسعارٍ تجاوزت /٢٥٠/ ليرة للكيس الواحد، وبجودةٍ أقل من الصناعة المحلية.

في خطوةٍ وصفتها هيئة الزراعة بجشع التّجار من جهة، وعدم صحة ما يتناقله الفلاحون بخصوص نقص كميات الأكياس من جهة ثانية.

للمحاصيل العطريّة حكايةٌ أيضاً:

نتيجة سنوات الجفاف المُتتالية التي مرّت بها مناطق الجزيرة، وما لحق بالفلاحين من خسائر أثقلت كاهلهم على فترات، التجأ عددٌ كبير منهم إلى الاستغناء عن زراعة القمح والشعير، والتّوجّه لزراعة بعض المحاصيل العطرية كالكمون، الكزبرة وحبةّ البركة، لما لها من فوائد مالية أكبر من باقي المحاصيل، حسب تعبيرهم.

يقول «أبو دلكش» الذي يزرع كمياتٍ من (الكزبرة والكمون) إلى جانب محصولي القمح والشعير: «لا تحتاج المحاصيل العطرية إلى مصاريف إضافية، كما أن تسويقها أفضل بكثير من تسويق القمح».

غير أن الفلاحين لا يخفون قلقهم بشأن عدم بيع إنتاجهم من الكزبرة والكمون هذا العام، بعد عزوف التجار المحليين القادمين من حلب وباقي المحافظات الأخرى عن المجيء للمنطقة بسبب الأوضاع الأمنية.

ويؤكّد بعض المُزارعين أن أسعار بيع تلك المحاصيل تراجعت بعد توجّه أغلب الفلاحين لزراعة النباتات العطرية بدلاً من القمح والشعير، ما جعل التّجار على قلتهم، يتحكّمون بالأسعار، في ظل رفض الحكومة السورية شراءها.

إقبال الفلاحين على زراعة النباتات العطريّة

خلق مشكلةً في نسبة المحصول الاستراتيجي: مشكلةٌ أخرى تناولها البعض من منطلق دق ناقوس الخطر في مناطق الجزيرة بعد ارتفاع نسبة زراعة المحاصيل العطرية على حساب تراجع زراعة القمح الذي يُعدّ محصولاً استراتيجياً ومصدراً للقطع الأجنبي بالنسبة للحكومة السورية التي حقّقت الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول في ثمانينيات القرن الماضي، وصارت مُصدرة للقمح منذ عام ١٩٩٤، قبل أن تعود لاستيراده عام ٢٠٠٨.

غير أن هيئة الزراعة والري في مقاطعة الجزيرة أوضحت على لسان رئيسها «الزوبع» أن هناك خطة لزراعة ٥٠ ٪ من الأراضي الصالحة للزراعة بمحصول القمح ولا يمكن التنازل عنها حفاظاً على الأمن الغذائي، أما نسبة ٥٠ ٪ الأخرى يمكن الاستفادة منها إما في زراعة محاصيل صيفية، أو أي محاصيل أخرى.

وحسب رئيس الهيئة، فإن آخر إحصائية للمساحة المزروعة عام ٢٠١٥بالنسبة للقمح بجميع أصنافه بلغت (٤٦٦ ألف هكتار) وإنتاجه بلغ /٧٠٠/ ألف طن، فيما وصلت نسبة الشعير إلى (٣٣٣ ألف هكتار) بإنتاج /٤٠٠/ ألف طن العام الحالي.

بينما كانت حصة المحاصيل العطرية (الكزبرة، الكمون، الحلبة وحبة البركة) (٥٨ ألف هكتار) أي بنسبة ٧,٥ ٪ فقط مقارنةً بمحصولي القمح والشعير.

وتتراوح حاجة سوريا السنوية من القمح بين ٢- ٢,٥ مليون طن، حيث تشير تقارير رسمية، إلى أنه لدى مؤسسة الحبوب حالياً مخزون جيد يكفي مع إنتاج الموسم الحالي لأكثر من عامين.

وفي الوقت الذي يستمر فيه السّجال خلف الأبواب المُغلقة سواء لدى الحكومة السورية أو الإدارة الذاتية بمقاطعة الجزيرة، حول تأمين كلٍ منهما حصته من مخزون مادة القمح، يبقى مصير محصول «شيخموس « ومئات الفلاحين الآخرين مُعلّقاً بين جشع التّجار من جهة ولا مبالاة الجهات الرسمية من جهة أخرى.

عدسة: أكرم أوسو/ خاص «صور»

القمح السوريّ يحترق، والمدنيّون يستنفرون لإنقاذه

ليليا نحاس

يمرّ موسم حصاد القمح في سوريا هذا العام بأيام حرجة، إذ أطلق مزارعون ومعنيّون بالأمن الغذائيّ نداءات تحذيرٍ بعد التهام الحرائق لآلاف الدونمات المزروعة، والتي تشكّل الضامن الوحيد للمزارعين في تأمين معيشتهم طوال العام القادم، ومصدراً لـ٥٠٪ على الأقلّ من الاستهلاك المحليّ من القمح.

النظام يستهدف ريفَيْ إدلب وحماة

تشهد محافظة إدلب قصفاً مكثفاً من طيران النظام على مختلف القرى والبلدات. ويتّهمه المزارعون بتكثيف هجماته على المنطقة متعمّداً إحراق محصول القمح.

يقول الناشط الإعلاميّ غزوان الإدلبي لمجلة «صوَر»: «تعمّد النظام إحراق جميع الأراضي المحيطة بمطار أبو الضهور العسكريّ، آخر معاقله في إدلب».

فيما أكّد المركز الإعلاميّ في أبو الضهور، على صفحته على موقع فايسبوك، أنّ طيران النظام قام بأكثر من ١٢٥ غارةً جوّيةً خلال أيامٍ على القرى المحيطة بالمطار.

وعن الأسباب وراء ذلك يقول غزوان: «إن الهدف الأساسيّ هو منع اختباء مقاتلي المعارضة في هذه الحقول، إذ إن إحراقها يجعلها أرضاً مكشوفةً يسهل استهدافها».

ويضيف: «يريد النظام أيضاً أن يحرم أهالي المحافظة من مصادر الحياة، بعدما فقد السيطرة عليها. فالخبز هو الغذاء الأساسيّ للمواطن السوريّ، وإحراق الحقول سوف يرفع أسعاره، ويجبر سكّان المناطق على استيراده من الخارج، ما يفقدهم حالة الأمن الغذائيّ المتردّية في الأصل».

وفي سياقٍ آخر ذكرت مصادر إعلاميةٌ أن النظام أحرق جميع الأراضي الزراعية المحيطة بحواجزه في مدن مورك وحلفايا وطيبة الإمام، إضافةً إلى جميع الحقول التي تشكّل نقاط تماسٍّ مع قوّات المعارضة.

يقول أحمد العمر، من مدينة مورك، لمجلة «صوَر»: «بعدما هدم النظام بيوت الأهالي، يريد أن يحرق مصدرهم الاقتصاديّ الوحيد، بعدما توقفت التجارة والصناعة».

مشاركةٌ لداعش وقوّات الحماية والتحالف

يشهد ريف حلب معارك عنيفةً بين قوّات المعارضة وتنظيم داعش، إضافةً إلى معارك بين قوّات الحماية الكردية وداعش في ريف عين العرب (كوباني) شرقيّ حلب.

وذكر نشطاء من ريف كوباني لمجلة «صوَر»: «يقوم طيران التحالف

الدوليّ بإشعال الحرائق في الأراضي الزراعية، من أجل تفجير الألغام التي زرعها التنظيم قبيل انسحابه منها».

كما اتهم نشطاء من مدينة مارع تنظيم الدولة الإسلامية بتعمّد قصف الحقول بالرصاص الخطّاط والمدفعية الثقيلة من أجل حرمان الأهالي من موسم الحصاد.

حلولٌ وقائيةٌ

يوضح المهندس الزراعيّ سراج طعمة لمجلة «صوَر»: «تفاءلنا خيراً بموجة الأمطار والثلوج غير المسبوقة التي شهدتها سوريا، لكن هجمة الحرّ الشديدة جعلت الأراضي في حالة جفافٍ شديد، إلى درجة أن رصاصةً طائشةً أو شعلة نارٍ صغيرةً كفيلةٌ بالقضاء على آلاف الدونمات».

ويقترح طعمة: «في ظلّ الأحوال الميدانية السيئة، وضعف تجهيزات فرق الدفاع المدنيّ، أنصح المزارعين بزراعة صادّاتٍ للرياح، كشجر السرو أو أيّ نوعٍ سريع النموّ، توضع مع اتجاه الرياح. حتى لو تمّ نقلها من أماكن أخرى».

ويضيف: «وأنصح بفصل الحقول عن بعضها بحفرٍ عميقةٍ لتجنّب انتقال عدوى النيران. إضافةً إلى مراقبة الأراضي بشكلٍ يوميٍّ، وعلى مدار الساعة، من أجل السيطرة على أيّ حريقٍ يشبّ في بداياته».

الدفاع المدنيّ في حالة استنفارٍ

أعلن الدفاع المدنيّ في مناطق سيطرة المعارضة عن قيامه باستعداداتٍ لحماية مواسم القمح. وأوضح مدير الدفاع المدنيّ في محافظة حمص، عبد المنعم سطيف، أنهم قاموا «بحملة توعيةٍ تحت عنوان (معاً لحماية محصول القمح)، من خلال توزيع مناشير وملصقاتٍ، تحذّر الناس من إشعال النار بالقرب من الأراضي الزراعية». وأضاف في حديثٍ مع المجلة أنهم وزّعوا «صهاريج الإطفاء في نقاط متفرّقةٍ في محيط الأراضي الزراعية، وبالقرب من مناطق الاشتباك، تحسّباً لأيّ حريقٍ قد ينشب هناك».

ولكن الحال أكثر سوءاً في مناطق إدلب وحلب، حيث تعجز فرق الدفاع المدنيّ، نتيجة قلّة الآليات، عن القيام بالمهامّ الموكلة إليها. يقول صلاح، أحد عناصر الدفاع المدنيّ بريف حلب الغربيّ: «ليست لدينا سيارات إطفاءٍ تسدّ حاجة إطفاء الحرائق الناجمة عن قصف البراميل المتفجّرة، وإطفاء حرائق الحقول. كما أن هناك نقصاً في الكوادر البشرية».

ويزداد الوضع سوءاً في أرياف الحسكة ودير الزور والرقة، حيث ينعدم وجود سيارات الإطفاء، ويلجأ الأهالي إلى إطفاء الحرائق بأدواتٍ بسيطة.

سباقٌ بين الحكومتين على الشراء

أعلنت المؤسّسة العامة للحبوب في الحكومة السورية المؤقتة أنها أرسلت ٤٥٠٠ طنٍّ من القمح الطريّ المخصّص لصناعة الخبز إلى محافظتي حلب وإدلب من أجل حفظه في مستودعات المؤسّسة. كما أكد مدير المؤسّسة، المهندس حسان المحمد، أنهم بصدد إرسال ٤٠٠٠ آلاف طنٍّ إلى محافظة درعا.

وتحاول الحكومة السورية المؤقتة، رغم إمكانياتها المادية الضعيفة، أن تشتري المواسم من الفلاحين بأسعارٍ مناسبةٍ، محاولةً منها لدفع العجلة الاقتصادية في المناطق المحرّرة، لتجنّب استيراد كمياتٍ كبيرةٍ بالقطع الأجنبيّ.

وبالتوازي مع ذلك، تحاول حكومة النظام دفع مبالغ أكبر من أجل الحصول على مواسم القمح من المناطق الخارجة عن سيطرتها، عبر وسطاء. إذ يؤكّد نشطاء محليون في الرقة ودير الزور أن النظام يتفاوض مع داعش من أجل شراء القمح عبر تجار السوق السوداء.

يقول الخبير الاقتصاديّ أحمد الحسن لمجلة «صوَر»: «يحاول النظام شراء القمح من أجل تجنّب استيراده ودفع المزيد من الأموال بالقطع الأجنبيّ، الذي يعاني بنكه المركزيّ من نقصٍ كبيرٍ فيه. كما أن المعارضة، بمختلف تشكيلاتها، تحاول شراء القمح والتخفيف من الاستيراد، بسبب نقص التمويل الدوليّ الذي تحصل عليه».

برنامج الغذاء العالميّ يدعو إلى وقف القتال

دعت منظمة الأغذية العالمية «فاو» إلى وقف القتال في سوريا، حتى يتسنّى للمزارعين حصاد محصول هذا العام ونقله إلى داخل البلاد بأمانٍ، ليصل إلى جميع السوريين المحتاجين. وأشارت المديرة التنفيذية للبرنامج «إرثارين كازين» إلى أن «حصاد العام قد يتجاوز حصاد العامين السابقين، إلا أن السوريين لن يستفيدوا منه ما لم يتسنَّ للمزارعين حصادُه ونقله إلى الأسواق وتوزيعه بأمانٍ ودون عوائق بين المناطق السورية».

وأضافت المسؤولة، التي أيّدها في دعوتها المبعوث الأمميّ إلى سوريا «ستيفان ديمستورا»، أنّه «بدون هدنةٍ إنسانيةٍ يلتزم بها كافة الأطراف، وتوفّر وصول الغذاء بدون عقباتٍ وممرّاتٍ لنقله، سيعاني الناس من الجوع على الرغم من موسم حصادٍ جيّد، وستبقى الأسعار مرتفعةً».

ويتوقع خبراء زراعيون أن إنتاج القمح سوف يرتفع إلى ٣ مليون طنٍّ، بزيادةٍ ملحوظةٍ عن إنتاج العام الماضي، والذي قدّر بحوالي ١,٧ مليون طنٍّ، بسبب موجة الأمطار والثلوج الغزيرة التي لم تشهدها سوريا منذ عقودٍ مضت.

مواسم الجنوب السوري هدف المعارك الدائرة بين المعارضة والنظام

عمار خصاونة

كان يطلق عليها اسم «أهراء روما»، لما لها من أهميةٍ عظيمةٍ في الزراعة، خصوصاً القمح. حـوران.. تلك المنطقة الخضراء السهلية ذات التربة الحمراء. ليست حوران حديثة العهد بأهميتها وميزاتها وخصائصها، بل كان لها الدور الكبير عبر كلّ الحضارات المتعاقبة على أرض سوريا. تتميّز بالإنتاج الزراعيّ، إذ إن طبيعة المنطقة وتربتها، وما تحويه من معادن ومياهٍ جوفيةٍ، تجعل الأرض خصبةً صالحةً لمعظم أصناف المزروعات.

ولا يمكن نسيان ما تمثله درعا بالنسبة إلى النظام السوريّ. فبصفتها منطقةً خصبةً فإن نسبةً كبيرةً من أهلها يعملون في الزراعة، التي يبلغ عدد المشتغلين بها ٢٦٧٥٠ عاملاً، إضافةً إلى مهنهم الأساسية. وبسبب اتساع المساحات الزراعية في المحافظة، إذ تبلغ مساحة الأراضي المستثمرة ٢٣٢ ألف هكتارٍ؛ كان لها دورٌ كبيرٌ في نظرية الاكتفاء الذاتيّ، كما أنها أسهمت بشكلٍ كبيرٍ في الناتج السنويّ والدخل القوميّ.

مع بداية الأحداث في سوريا، عام ٢٠١١، لم تتأثر المحاصيل الزراعية والمزارع كثيراً. ليبدأ التأثر الفعليّ في عامي ٢٠١٣-٢٠١٤، حين تعرّضت الزراعة لعدّة عوامل أثرت على إنتاجها السنويّ وعلى المزارع وعلى الأهـالي. فارتفاع أسعار المحروقات، وارتفاع أجور اليد العاملة، وصعوبة التنقل والتسويق، وصعوبة الحصول على السماد المناسب والمبيدات الحشرية؛ كلها عوامل أدّت إلى تقلص الإنتاج السنويّ، وإلى أن يكون سعر المنتوج الحاصل مرتفعاً إلى درجة أنه يصعب على الكثيرين شراؤه، رغم ضرورته في الحياة اليومية.

برزت المشكلة في الموسم الحاليّ، بعد أن تدخلت المعارضة السورية بإنشاء مؤسّساتٍ تحاول من خلالها إدارة شؤون المدنيين في المناطق التي خرجت عن سيطرة الحكومة. عمدت لجان الزراعة، والمكتب الزراعيّ التابع لمجلس محافظة درعا، إلى تكثيف زراعة القمح لجودته. إذ يمتاز قمح درعا بنوعه الذي يسمّى «القاسي»، ويدخل في صناعة المعجنات والمعكرونة، كما يصلح لصناعة الخبز. بدأت المعارضة تروّج لفكرة أن الفلاحين لن يبيعوا الحكومة السورية أيّ شيءٍ من المحصول، الذي ستقوم المعارضة بشرائه من المزارع بسعرٍ أعلى من الذي حدّدته الحكومة.

هذا ما دفع بقوّات الجيش السوريّ إلى القصف بشكلٍ عشوائيٍّ، أثناء الاشتباكات مع المعارضة المسلحة، على حقول القمح بدرعا في مواسم الحصاد، مما يؤدّي إلى اشتعال مساحاتٍ شاسعةٍ، بطريقةٍ وسرعةٍ

تعجز طواقم الدفاع المدنيّ عن إخمادها.
أبو نعيم من أهالي مدينة درعا، يعمل فلاحاً منذ ١٦ عاماً، يوضح لمجلة «صوَر»: «كانت تجهيزاتنا الزراعية ومستلزماتنا متوفرةً قبل الأزمة. لكن بعدها أصبحت الحكومة تحاول التضييق علينا، بسبب رفضنا بيع القمح لها. قاموا بقصف محاصيلنا وإحراقها بشكلٍ كاملٍ. تمّ قصف محصولي، وأصبحت أموالي رماداً لأنني وضعتها كلها في هذه الأرض، التي لم يبقَ لنا سواها لنعيش منها».

ليس أبو نعيم الوحيدَ الذي أحرقت مزرعته بسبب قصف الجيش السوريّ للمنطقة، بل يشترك معه أبو بلال، من مزارعي الجنوب، في الكارثة، إذ كان نصيب محصوله الاحتراق بالطريقة نفسها. يقول: «من الصعب عليك أن تستوعب الأمر. نحن أناسٌ بسطاء، نضع جهدنا على مدار السنة في زراعة الأرض لكي نحصل في نهاية الموسم على بعض النقود. ثم، فجأةً، يتحوّل الموسم إلى رماد! هذا أمرٌ لن يستطيع أحدٌ فهمه إلا المزارعون أمثالنا».
ربما لا يعبّر الكلام عن الواقع الذي يعانيه الفلاحون والمزارعون في محافظة درعا جرّاء احتراق محاصيلهم، وفقدان مصدر رزقهم وقوت أطفالهم، بقصف الجيش لتلك المزارع، بحجّة وجود عناصر المعارضة المسلحة.

غير أن احتراق المحاصيل في تلك المنطقة لم يكن دوماً بفعل قوّات الجيش السوريّ، بل تشترك في المسؤولية عن ذلك بعض كتائب المعارضة المسلحة نتيجة الاشتباكات التي تحدث بينها من وقتٍ إلى آخر. فقد احترقت المحاصيل، بحسب شهودٍ، على مساحة أكثر من ٤٠٠ دونم، نتيجة المعارك الدائرة والقصف المتبادل في ريف درعا الغربيّ بين جبهة النصرة ولواء شهداء اليرموك المُتَّهم بمبايعة تنظيم الدولة الإسلامية. ونتيجة اتساع رقعة الأراضي الزراعية في تلك المنطقة فإن أية قذيفة تسقط في أرضٍ زراعيةٍ تؤدّي إلى اشتعالها فوراً، خصوصاً أن غالبية الأراضي مزروعةٌ بالقمح، وأنها في موسم الحصاد.

كان كلٌّ من طرفي الصراع في المنطقة الجنوبية يبني مشاريع على الموسم الحاليّ، غير أن نيران المعارك المندلعة هناك أكلت الأخضر واليابس.
يشرح المهندس نزيه قدّاح -مدير المكتب الزراعيّ في مجلس محافظة درعا- لمجلة «صوَر» مشروع المكتب لهذا العام، والذي تضمّن زراعة ٢٠٠ ألف دونم لتعطي إنتاجيةً متوقعةً تصل إلى أكثر من ٨٨ ألف طنٍّ من القمح. وبحسب الخبراء فإن هذه الكمية تنتج ما يقارب الـ٧٠ ألف طنٍّ من الطحين. وقد أشار قدّاح إلى أن الأمطار الغزيرة توزّعت على المنطقة طوال العام الماضي، ومن المتوقع أن ينتج الدونم الواحد ٥٠٠-٦٠٠ كغ من القمح.
وأوضح قدّاح أن الحكومة السورية المؤقتة، التابعة للائتلاف الوطنيّ السوريّ، قد خذلتهم ولم تفِ بوعدها بإرسال الأسمدة وتأمين بعض المستلزمات، ولا بدّ لهذا أن يضرّ بالناتج المتوقع والنتيجة النهائية للمشروع. مركّزاً على أنهم يسعون إلى تحقيق اكتفاءٍ ذاتيٍّ من القمح تحديداً في المحافظة.

فيما يصرّح الأستاذ رياض الربداوي -مسؤول مديرية الحبوب التابعة للمؤسّسة العامة للحبوب في الحكومة المؤقتة- أن الحكومة فشلت في دعم مشروع شراء القمح من المزارعين. ولذا قامت المؤسّسة، بضمان مجلس محافظة درعا، بطلب قرضٍ من المهندس وليد الزعبي بقيمة ٥٠٠ ألف دولار. تمّت الموافقة على القرض، والمال الآن في الأردن، بانتظار الحصول على موافقة لدخوله إلى سوريا كي نبدأ الشراء.
وقال الربداوي: «سنشتري طنّ القمح بـ٢٢٠ دولاراً، أي أننا سنشتري بالقرض ما يقارب ٢٢٠٠ طنٍّ. وقد وقّعنا عقداً مع مؤسّسة إعمار سوريا للحصول على مطحنة خاصّة لدرعا، بطاقة إنتاجية تبلغ ٥٠ طنٍّ يومياً. والمطحنة الآن في انتظار إنهاء إجراءات الشحن التي كان من المتوقع أن تنجز قبل نهاية شهر رمضان، وعندها سنتمكّن من طحن القمح الذي نشتريه وبيعه للمجالس المحلية. ستقوم مؤسّستنا بتحمّل ٢٠٪ من التكلفة، وتبيع الطحين بسعرٍ أقلّ من التكلفة. وبالنقود التي نحصل عليها سنقوم بشراء القمح من باقي المزارعين».

«مثقفو الغنيمة لا يختلفون إلا بشكل الغنيمة.. وفي الجوهر متشابهون»

«صوَر» تحاور الفيلسوف الدكتور أحمد برقاوي

حاوره: معاذ حسن

الدكتور أحمد برقاوي من مواليد سنة ١٩٥٠. عضو جمعية البحوث والدراسات.
أستاذ جامعي.
من مؤلفاته: «محاولة في قراءة عصر النهضة»، «العرب بين الأيديولوجيا والتاريخ»، «أسرى الوهم».

في البدء دعنا نتحدّث بنظرةٍ شموليةٍ عامة... من وجهة نظر الحكمة والفلسفة، قراءة الأوضاع الراهنة في عالمنا العربيّ ضمن السياق العامّ الكليّ للتاريخ... هذه الصيرورة تقتضي التنبؤ بملامح المستقبل، وبعيداً عن مزاج العوام في التفاؤل أو التشاؤم؛ هل ثمة من مقدمات تكشف عن وجه التاريخ القادم في مفهومنا للدولة وهيئة العيش في ظلّ عقدٍ اجتماعيٍّ لم يولد ولم تعرف ملامحه بعد؟!..

وهنا أسألك عن الاستقراء التاريخي بعينه؟

في مرحلة ما قبل الربيع العربيّ كان التشاؤم يسود القوى الاجتماعية كلها، ولم تكن ترى أيّ نورٍ في هذا النفق المظلم التي أدخل الديكتاتوريون الفاسدون الأوطان فيه.

على المستوى النظريّ كنت أكتب عن التناقض بين بنية السلطة الثابتة وبنية المجتمع المتطوّرة. وللتذكير، طرحتُ فكرة علاقة القميص بالجسد، ورأيتُ أن السلطة ربما كانت، في لحظةٍ ما، معبّرةً عن بنية المجتمع فكانت على قدّه، ومع الأيام كبر المجتمع في حاجاته وطبقاته وعلاقته بالعالم وهمومه ووعيه بوجوده، فضاق القميص جداً على جسد المجتمع وسيتمزّق حتماً. لم أكن أعرف وقت هذا التمزّق، غير أني كنت على يقينٍ من ذلك.. ولهذا قالوا عن البرقاوي إنه طوباويّ.

الآن: حدث الانفجار الكبير وانتظم الأوطان العربية كلها تقريباً. المشكلة هي الآتية:

لقد حطم الديكتاتوريون المجتمع السياسيّ والمجتمع المدنيّ فحرموا المجتمع من شخصيته السياسية وشخصيته المدنية، اعتقاداً منهم أنهم بهذا يهربون من منطق التاريخ. فضلاً عن ذلك، خاض الديكتاتوريون صراعاً غير مثمرٍ مع الحركات الأصولية. وظنوا أنهم، عبر العنف الهائل والمدمّر، قد انتصروا عليها. وحين هبّت الساحات، في زمنٍ واحدٍ تقريباً، وكسرت رأس الديكتاتوريين، وجدت الساحات نفسها خاليةً من القوى السياسية المنظّمة والقوى المدنية. وأمام هذا الخلوّ عادت القوى الأصولية المنظّمة لتطرح نفسها بديلاً. وهي، تاريخياً، لا يمكن أن تكون بديلاً، بل هي الصورة الكاريكاتورية عن الأنظمة الديكتاتورية. وبالتالي هي ليست قميصاً أصلاً. ولهذا فإن الثمن الذي تدفعه المجتمعات قبل انتصارها، بفعل الوسخ التاريخيّ الديكتاتوريّ والأصوليّ، كبيرٌ جداً. المجتمعات تكون نفسها الآن لتنتج معادلها السياسيّ حتماً.

مما لا شكّ فيه أن البلاد في عالمنا العربيّ مهيّأةٌ لقيام الثورات!.. ولكن، إذا ما وضعنا نصب أعيننا جملةً من المتلازمات التي تلتصق بجسد الثورة بمفهومها التاريخيّ، والتي كانت غائبةً عن تاريخ الثورات العربية.. ومثال ذلك:

١ غياب القيادات من النخبة الناضجة الفاعلة.

٢ مجيء الثورات في توقيتٍ فاجأ المزاج العامّ للشارع، بعيداً عن وجود إشاراتٍ واضحةٍ للتمرّد على أنظمة الحكم في الفترة التي سبقت الربيع العربيّ... إذ اتسم الشارع بحالةٍ من الترقّب لما سيجري قبل حالة الانفجار.

٣ تَحْمل الثورات في باطنها أيديولوجيا جديدةً تحاول الظهور، وليس فقط ردّ فعلٍ على الظلم والقهر والحرمان والمطالبة بحقّ الإنسان في الحرّية والكرامة..

٤ العبث الخارجيّ وتداخل المصالح في المنطقة ودور الإعلام، على اختلاف مطابخه، في التأثير على مسار الحراك الثوريّ...

.... ما قولكم في هذا؛ على ضوء أن الحرّية تعني التفكير الواعي، بمعزلٍ عن حتمية الثورة التي كنا نحتاجها في البدء؛ سواء أكانت سياسيةً أم فكريةً أم اجتماعيةً أو حتى نفسية؟..

إننا نعيش مرحلة انفجار المستنقع الطويل الأمد. والذي فجّر هذا المستنقع هو جيلٌ تحرّك بدافع الحرّية والكرامة وتحقيق الحاجات المطابقة لروح العصر. هذا أمرٌ صار متفقاً عليه. غير أن هذا الانفجار تمّ ويتمّ في شروطٍ محليةٍ

ودولية تعيش مرحلة العولمة التي أصبحت مشكلات العالم فيها متداخلة، فكيف إذا كانت هذه المشكلات واقعةً في قلب العالم؛ في منطقة تزوّد العالم بالطاقة والأيديولوجيات الأصولية، وتقع على ضفة المتوسط الشرقية.

لقد تفجّر المستنقع بكلّ ما فيه؛ فالقوى المنهارة تاريخياً لن تستسلم بسهولة، والقوى الأصولية تطرح نفسها البديل، والقوى الشعبية تخوض صراعاً مزدوجاً، والقوى العالمية الفاعلة لا تريد أن تترك منطق التاريخ يمشي على هواه، والقوى الإقليمية صارت ترى في العرب مجالاً حيوياً لها، والفئات الوسطى لم تتحوّل بعدُ الى قوّة سياسية، والكومبرادور الذي نشأ بالتحالف مع السلطة متفرّجٌ ينتظر قطف الثمار، والقوى الفاشية ما زالت حاضرةً في عالمنا العربيّ بكلّ أشكالها، وهي أخطر العوامل المعيقة لانتصار ثورة الحرّية.

فقد مثلت بعض أنظمة الحكم العربية أنموذجاً لفاشية ضيقة من حيث العصبية. ولهذا احتفظت هذه الفاشية بالدلالة الرمزية للزعيم كليّ القدرة، وتحوّل مرجعاً للسلوك والانتماء إلى الوطن. فمعيار الانتماء هنا وقفٌ على الخضوع للقائد الرمز، السيد الخالد للوطن، الأوّل في كلّ شيء، الذي قوله قولٌ فصلٌ، والذي يُفتدى بالروح وبالدم. لقد أزاحت رمزيةَ الحاكم رمزيةَ الشعارات العامّة للحزب الذي تحوّل إلى يافطة أيديولوجية ليس إلا. بل والنشيد الخاصّ بالعصبية الفاشية أتى عليه الهتافُ للزعيم. أما في الحركات غير الحاكمة، فتظهر الفاشية العربية الآن في صورة الحركات العنفية التي تستند إلى مرجعيةٍ أصوليةٍ دينية.

إن نظرنا إلى القاعدة، وهي ذات تنظيم صارم، سنجد كلّ مقوّمات الفاشية حاضرةً في هذا التنظيم، من حيث العَصبيةً الأيديولوجية، والرمز الزعيم الذي يُصَوّر راكباً حصانه الأسود، وحاملاً بندقيته يسابق الريح محاطاً بالرايات السوداء والأهازيج الدينية. وما داعش إلا الوريث الشرعيّ للقاعدة، والتي لأفرادها لباسٌ موحّدٌ، يظهر القوّة والعنف، ويرفع الراية السوداء مكتوبةً بالكلام غير المنقط، وأصوات الرجال في الغناء تعزّز العصبية وتسندها، والخليفة يرمز إلى مركزيته المطلقة.

وبالمقابل نجد فاشيةً أنموذجيةً في صورة حزب الله اللبنانيّ، إذ يقف على رأس هذا التنظيم شخصٌ يلقب بالسيد، وترتفع القبضات المعبّرة عن التحدي، معزَّزةً بصياح الحناجر لبيك يا نصر الله. يمنح اللباسُ الموحّد في الاستعراض العسكريّ العرضَ الهيبة والالتزام، والرايات الصفراء ترتفع عالياً في السماء، وأهازيج الرجال بأصواتهم المصطنعة تضفي على الحشد روح العصبية.

تنطبق الصورة نفسها على أنصار الله في صعدة، ولكن القبضات التي ترتفع للسيد لا ترتدي لباساً موحداً، والرايات، التي تعلن الموت لأميركا وإسرائيل واليهود، ترتفع عالياً أثناء الهجوم على عدن. لا شكّ أن حركة أنصار الله الحوثية الفاشية صورةٌ كاريكاتوريةٌ لفاشية حزب الله.

لا شكّ أن الفاشية، في صورها تلك، ظاهرةٌ لا تستقيم مع روح الحياة الراهنة والمعاصرة، وحاجات الناس إلى الوجود الحرّ بعيداً عن التعصب الفاشيّ والعصبيات الضيقة. وعندي أن معركة الثقافة العربية الراهنة، ومعركة الفكر والأدب والفنّ ضدّ الفاشيات، أياً كانت صورها، أمرٌ استراتيجيٌّ.

فهذه الحركات الخطيرة على الحياة، على كلّ أشكال الحياة، ستفسد، إذا ما تطاولت واستعرت، العلاقات المعشرية المجتمعية، وستعمّم عنفها البدائيّ الهمجيّ ليطال الحاضر والمستقبل.. بل والتاريخ هذا كله، ستتعقد سيرورة التاريخ السائرة نحو انتصار روح العصر، دولة العقد الوطنيّ الحرّ.

لا ينفع الاستعجال. أهمّ أمرٍ يجب العمل عليه هو إنتاج الإرادة الداخلية الحرّة التي تخلق الشرط الداخليّ وتفرض على الخارج أهدافها.

سأستعين في سؤالي التالي باقتباسٍ لكم.. «البندقية دون فكرٍ هي مجرّد رصاصةٍ طائشة، والفكر دون بندقيةٍ هو مجرّد يوتوبيا».

ألا ترى أنّه حين ترتقي الحضارات يرتقي الأفراد وليس العكس..؟!

حينها يحضر الإنسان كقيمة فاعلة في حدّ ذاته.. بمعنىً آخر؛ ألا ترى أنّ ما تورده حضرتك من أفكارٍ وكتبٍ ومقالاتٍ، في مناخ عصرنا المتردّي، ينطوي تحت ملابسات التأثير الفكريّ على الواقع المعاش... فالأفكار إما أن تسبق الواقع أو أنْ تكون محاولةً لفهمه.. ومن هنا يمكننا القول بأنّ التزامن بين الفكر والواقع الراهن، في حالة شرخ مزمن، تفضي إلى اغتراب الفيلسوف؟

الفيلسوف دائماً مغتربٌ، لأنه يقدم وعياً نظرياً صعب التمثل من قبل العامة. لكن، بالمقابل، ليس من شيمة الفيلسوف أن يجعله اغترابُه هذا بعيداً عن الاندراج في حركة التاريخ. وهنا يواجه مشكلةً يجب أن يحلها، ألا وهي: كيف يمكن أن يوصل وعيه الفلسفيّ بلغةٍ قابلةٍ للتمثل من القوى الفاعلة دون أن يخدش عزّةَ الفلسفة النبيلة.

والحقّ أن نبل الفلسفة لا تعرفه إلا الأرواح النبيلة. فهي من المباحث النادرة التي تمنح مبدعها ومحبها ومريدها استقلالاً للأنا ما بعده استقلال.

ففي الفلسفة يصبح العقل مرجعَ ذاتـه؛ لا يحتاج إلى ما هو خارجه. ويستحضر كلّ ما ينجزه من مباحث أخرى ليعزّز من استقلاله المطلق.

ولهذا ما من فيلسوفٍ إلا ويعلن ذاته بدءاً للتفكير، ويعلن انزياحه عن المألوف من الأفكار والمعتقدات، غير آبهٍ بالعامة وأشباههم. بل إن بعض الأشباه سرعان ما يتعرّضون لصدمةٍ من شجاعة الفيلسوف.

أسطورة سقراط هي حقيقة الفلسفة؛ فخيرٌ لها أن تتجرّع السمّ من أن تتخلى عن نبلها ووظيفتها في تحرير العقول.

ففكرة الحرّية نفسها ما كان لها أن تحتلّ مكانتها في تاريخ البشر لولا نبل الفلسفة.

الفلسفة، بوصفها نبيلةً، لا تجامل التاريخ ولا ذوات التاريخ ولا سرّاق التاريخ.

لم يكترث ابن رشد بقرار نفيه إلى اليسّانة. ولا أحد من الناس يعلم أسماء الفقهاء الذين كتبوا نصّ تكفيره، والقلة تعلم من أصدر القرار بنفيه.

ماتوا جميعاً وظلّ «فصل المقال» و«عقائد الله» و«تهافت التهافت» عصيِّين على البلى.

لا أحد يعلم من هو الذي حاول طعن اسبينوزا من عامّة اليهود، ولا أسماء أولئك الذين طردوه من الدين اليهوديّ، ولكن كتابَي «الأخلاق» و«رسالة في اللاهوت والسياسة»، وغيرهما من مؤلفات اسبينوزا، ما زالت تسهم في تشكيل الوعي الأوروبيّ وغير الأوروبيّ.

لم ينظر هيغل، وهو يشاهد من نافذة بيته جنود نابليون بونابرت يصلون إلى مدينته يينا، إلى الأخير على أنه محتلٌّ، بل رآه العقل وقد امتطى حصاناً. يظهر نبل الفلسفة في أنها تدكّ أكثر الحصون رجعيةً، كما قال ماركس، غير هيّابةٍ، وتجعل من الإنسان مركز العالم.

ما زال صوت كانط يرنّ في أذن التاريخ قائلاً: «لو كانت سعادة البشر كلها وقفاً على قتل طفلٍ بريءٍ واحدٍ لكان هذا الفعل لا أخلاقياً». وما زالت أبيات ابن عربي تلهم آلاف الإنسانيين. فهاجس الحرّية الآن هو الهاجس الحقيقيّ. وبالتالي فإن خطاب الحرّية، الشغل الشاغل للفيلسوف العربيّ الآن، هو الذي يدفعه ليكون في قلب معركة الناس من أجل حرّيتهم. فما زال الناس، ومن خلال تجربتي معهم، يحتفظون بوعيهم بأهمية المثقف، بل ويطلبون منه دائماً أجوبةً عن أسئلتهم. وكلّ من يتهرّب من الاندراج في كفاح الناس من أجل حرّيتهم لا يدخل أبداً دار الفلسفة.

أجل، الأفكار دائماً تسبق الواقع. لكنها، حتى وهي تسبق الواقع، يجب أن تكون متطابقةً مع الواقع، لأنها تسبق الواقع عبر فهم حقيقيٍّ للواقع. كيف لنا، دون فهم الواقع، أنْ نطرح ما يجب أن يكون.

بالنسبة لداعش، حبذا لو تقدّم لنا قراءةً سريعةً ما بين حضور هذا التنظيم كظاهرةٍ عسكريةٍ موظّفة، وبين حضور التنظيم كحالة ارتكاس جمعيٍّ لأيديولوجيا عتيقةٍ متأصّلةٍ في المنطقة؟

يعتقد البعض أن داعش، وما شابهها، ظاهرةٌ جديدةٌ، ويندهشون من حضورها العاصف. وهذا اعتقادٌ خاطئ. فمنذ ظهور الحركات العنفية الأصولية في مصر أيـام السادات، مروراً بظهورها في بلاد الشام، وبروز القاعدة، ومع احتلال العراق وبروز الحركات الأصولية الشيعية، وبـروز دور حزب الله في لبنان، واتساع حركة الحوثيين في اليمن، وانفجار العنف الأصوليّ الجزائريّ، وقيام دولةٍ أصوليةٍ في إيـران، حتى ظهور داعـش، ونحن نعيش ماهية الظاهرة الداعشية. فكلّ ما سبق هو، من حيث الماهية، شيءٌ واحد.

ومع انهيار السلطة الديكتاتورية في بلدان الربيع العربيّ، والتي كانت في صراعٍ مع هذه الحركات، صار الطريق أمامها سالكاً لتحقيق أجندتها، مستفيدةً من حجم الأحقاد المتراكمة على هذه الأنظمة. وفجأةً وجدنا أنفسنا أمام داعشيةٍ سنّيةٍ وأمام داعشيةٍ شيعيةٍ، تغذيهما إيـران عبر تأييدها لداعشيّيها واختراقها لداعشيّيهم.

يتهمك البعض بالإلحاد... وبمحاولة التبخيس من مقدّساتهم، كيف تردّ..؟

الإلحاد ليس فلسفةً، لكن الفيلسوف هو مرجع ذاته وليس لديه مرجعٌ آخر. ولهذا هو لا ينظر إلى الدين بوصفه نمطاً من الوعي مختلفاً عن الوعي الفلسفيّ. هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ ثانيةٍ فإنه ليس من شيمة الفيلسوف أن يجيب عن أسئلة اللاهوت، لأنها ليست أسئلته أبداً. ولهذا فهو يكتشف السؤال الفلسفيّ من العالم، من الواقع، من الحياة، ويقدّم جوابه المختلف عن أجوبة اللاهوتيّ. ولهذا ينظر اللاهوتيّ إلى الفيلسوف على أنه ملحدٌ، لأن اللاهوتيّ يقسم البشر بين ملاحدةٍ ومؤمنين.

وفي كلّ الأحوال، لا يجب على الفيلسوف أن يصادر حرّية الناس في الإيمان، ويهزأ بالإيمان الشعبيّ. ليكن واضحاً لكلّ ذي بصيرةٍ أن الإيمان الشعبيّ لا يعرف إطلاقاً العنف سلوكاً، ولا يمكن للتدين الأيديولوجي أن يجرّ البسطاء إلى العنف إلا إذا فقدت الحياة إغراءها، من جهةٍ، وانسدّت سبل الخلاص، من جهةٍ ثانيةٍ؛ الخلاص من ديكتاتورياتٍ تفسد حياة الإنسان والشعور بالأمان، فيجري استغلال واقعةٍ كهذه من قبل الساعين الى أخذ السلطة غلاباً. ولهذا فإن الشرط الأوّل للحفاظ على الإيمان الشعبيّ بكلّ إيجابياته هو الحفاظ على الحياة حرّةً كريمةً تستحقّ أن تُعاش. بل إن حياة العبودية والإفقار والاعتداء على الكرامة الإنسانية معاديةٌ للإيمان الدينيّ الشعبيّ؛ الإيمان الذي يجعل من الإنسان أشرف الكائنات ومالك الحقّ في الحياة السعيدة على هذه الأرض. ولهذا فأنا لا أنال من الدين الشعبيّ أبداً.

سؤالي الأخير لك يحمل وجهاً عاطفياً...
هل من عزاءٍ لصورة الإنسان المشوّه في زمننا؟ وإن كان ثمّة رسالةٌ لديكم للأجيال التي لم تولد بعد لتشهد هذا المنعطف التاريخيّ؟

لا أعتقد أن صورة الإنسان بعامّةٍ صورةٌ مشوّهةٌ بالمطلق. بل إن ولادة الإنسان تتمّ الآن، بمعزلٍ عن وجود أعداء الانسان. فالساحات امتلأت بالإنسان. وخيرة الشباب المقبل على الحياة والمحبّ للحرية قضوا في سجون الطغاة. والطاقات التي فجّرتها الثورات عند الشباب تدلّ على قوّة هذا الجيل. كم أفرح عندما أجد مئاتٍ من الشباب وهم يكوّنون اليوم عالمهم المبدع، غير عابئين بأعداء الإنسان. إني سعيدٌ بالعشرات من طلابي المنتشرين الآن وجميعهم يحتفلون بأنواتهم فكراً وإبداعاً وممارسةً. ولهذا قلت في كتابي أنطولوجيا الذات:

«الذات التي أسعى وراءها هي الذات التي أعيد لها صوتها بعد أن أصمتوها، أزيل خفر الظهور عن وجهها بعد أن حجبوها، أعيد لها قلبها بعد أن حجّروها، أكشف عن جمالها بعد أن قبّحوها، أنشر تنوّعها بعد أن قتلوها. أعيد لعقلها حقّ التفكير بعد أن شلوها، أعيد إليها جناحيها بعد أن سمّروها، ثم أضع بيدها المرفوعة الشعلة بعد أن رمّدوها».

عن العقد الاجتماعيّ الممكن والواجب

جاد الكريم الجباعي

كثر الحديث، منذ حين، عن أهمية العقد الاجتماعيّ وضرورته. ترافق ذلك مع عودة مفهوم المجتمع المدنيّ إلى التداول الثقافيّ، واقترن أيضاً بتصوّرات مختلفة عن الديمقراطية، من أبرزها «الديمقراطية التوافقية» و«ديمقراطية صندوق الاقتراع»؛ تكرّس الأولى مبدأ المحاصصة، أو تقاسم السلطة والسيادة، وفق نسبة القوى وقت التعاقد، وتكرّس الثانية مبدأ الغلبة الإثنية أو المذهبية، تحت عنوان «حكم الأكثرية»، وفق تعريف مبتذل للديمقراطية ورؤية إثنية أو مذهبية للحياة الاجتماعية والسياسية.

في خضمّ الأحاديث المرسلة في هذه المسائل ضاع الفرق بين مسألة من يحكم ومسألة كيف يكون الحكم. نعتقد أن فكرة العقد الاجتماعيّ، والمبادئ التي يقوم عليها، تتعلق بكيفية الحكم، لا بتعيين من يحكم. وأن ثمة نوعين رئيسين من العقود الاجتماعية: عقدٌ اجتماعيٌّ سياسيٌّ وأخلاقيٌّ بين أفراد حرائر وأحرار، وعقدٌ اجتماعيٌّ بين جماعات أو عصبيات مغلقة.

لما كانت آمال الشعوب، التي تتطلع إلى الحرّية والحياة الكريمة، معقودةً على بناء الدولة الوطنية دولةَ حقٍّ وقانونٍ ومؤسّسات، لجميع مواطناتها ومواطنيها، بالتساوي، دونما تمييز على أساس العرق أو الدين أو المذهب أو الجنس أو الثروة والمكانة، وبناء العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية والثقافية على أسس المساواة والحرية والعدالة؛ فإن العقد الاجتماعيّ هو السبيل الوحيد الممكن والواجب لتحقيق هذه الآمال.

يذهب بعضهم إلى اعتبار العقد الاجتماعيّ تصوّراً ذهنياً ومثالياً يفسّر انتقال بعض الجماعات من «الحالة الطبيعية» إلى الحالة المدنية، أو من حالة اللاعقل إلى حالة العقل، حسب تعبير كانط. ويذهبون، قبل ذلك، إلى اعتبار «الحالة الطبيعة» تصوّراً ذهنياً، لا واقعاً تاريخياً.

خلافاً لهذه الرؤية، نفترض أن الحالة الطبيعية واقعٌ تاريخيٌّ، يشهد عليه انفجار المجتمع وترنح الدولة في كلٍّ من سوريا والعراق واليمن وليبيا وغيرها، وانفجار العنف الأعمى، وانهيار الثقة، وافتقاد الأمن، وتفشي مظاهر الهمجية والتوحش. التاريخ، في اعتقادنا، هو مجرى

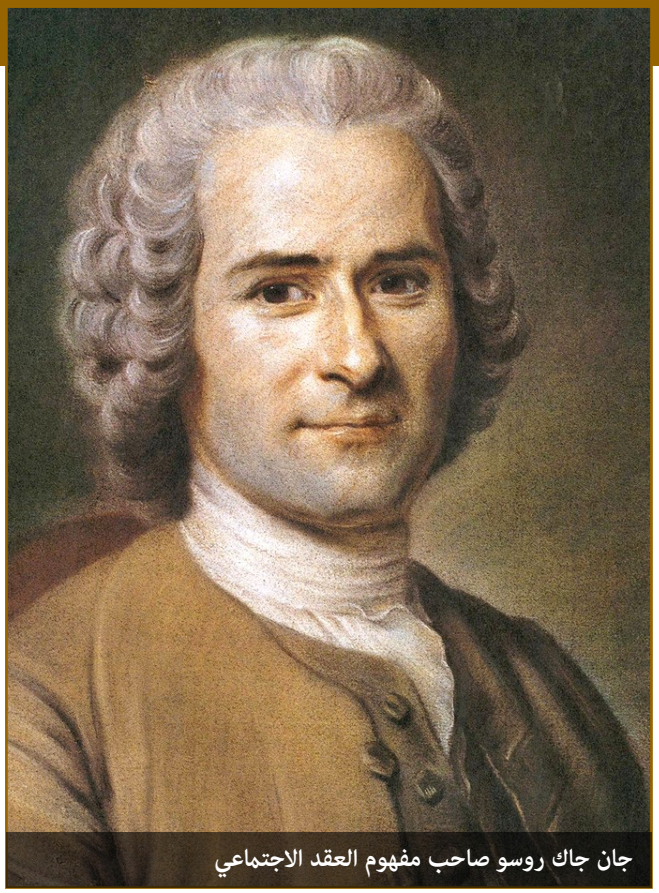

جان جاك روسو صاحب مفهوم العقد الاجتماعي

الحياة الإنسانية، هنا والآن، وسيرورة تمدّنها وتقدّمها، أو انتكاسها وتراجعها، لا الماضي، ولا مجرّد تسجيل الأحداث والوقائع وفق تسلسل حدوثها في الزمن الخطّي، والزمن ليس كذلك.

يمكن أن يكون العقد الاجتماعيّ، في واقعه الفعليّ، اتفاقاً بين جماعات، إثنية ومذهبية وطائفية أو طبقية، أو بين قوىً تمثلها، وفقاً لمبدأ الغلبة؛ فيكون نوعاً من مصالحة تقليدية، تتقرّر بموجبها حقوق كلّ جماعة بمقدار قوّتها المادية والمعنوية وتحالفاتها الداخلية والخارجية، فتكون المصالحة بذلك أقرب إلى هدنة بين حربين، كما هي الحال في لبنان والعراق، المثالين النموذجيين. وبما أنه لا يمكن لأية جماعة أن ترضى بما تقرّره لها علاقات القوّة، المتغيّرة دوماً، فستظلّ عوامل النزاع قائمة في بنية العقد ذاته، وفي بنية المجتمع، وستظلّ السياسة نوعاً من إدارة الحرب أو استمراراً للحرب بوسائل أخرى، مما يسمح بتدخل القوى الإقليمية والدولية في الشؤون الداخلية، بذريعة الدفاع عن هذه

الجماعة أو تلك.

ويمكن أن يكون العقد الاجتماعيّ، بل ينبغي أن يكون، عقداً بين أفراد، أي بين مواطناتٍ حرائر ومواطنين أحرارٍ، يقوم على مبدأ الاعتراف المتبادل بالتساوي في الكرامة الإنسانية أولاً، ومن ثمّ في الكرامة الوطنية؛ اعترافٌ يتأسّس عليه اعترافٌ متبادلٌ بالمواطنة، أي بتساوي الأفراد، نساءً ورجالاً، في عضوية الدولة الوطنية، وفي الحقوق المدنية والسياسية، وتساوي مرجعياتهم الثقافية. العقد الاجتماعيّ، بهذه الصفات، التي تجعله ممكناً، شرطٌ ضروريٌّ للخروج من حالة الشقاق والنزاع والحروب الكامنة أو المتفجّرة، وضمانةٌ أكيدةٌ كي لا تتكرّر النزاعات والحروب كلما تغيّرت نسبة القوى الاجتماعية. وهو ما يغلق الباب نهائياً في وجه القوى الخارجية، ويحول دون تدخلها في الشؤون الداخلية.

وإلى ذلك، فإن العقد الاجتماعيّ بين أفرادٍ حرائر وأحرارٍ هو ما يوفر الشروط الموضوعية، القانونية والسياسية والاجتماعية، لتحرّر الأفراد من الأطر التقليدية والعلاقات النمطية، ويضمن استقلالهم، دون أن يلغي انتماءاتهم الإثنية والدينية، أو يحجر على حرّياتهم، أو يقيّد خياراتهم الشخصية. فيؤسّس بذلك للصداقة المدنية، التي تجعل كلاً منهم يهتمّ بالآخرين، ويتعاطف معهم، ويدافع عن حرياتهم وحقوقهم، بوصفهم شركاءه في الوطن والمصير.

وهذا، أي تحرّر الأفراد واستقلالهم الذاتيّ، لا يتحقق دفعةً واحدةً، بل يتشكّل وينمو بالممارسة، في إطار نظامٍ جمهوريٍّ برلمانيٍّ وانتخاباتٍ دورية، في ظلّ سيادة القانون. فقد اهتدى العقل البشريّ إلى العقد الاجتماعيّ والحياة الدستورية للتخلص من السلطات الشخصية المطلقة كافةً، ولا سيما سلطة الحكام وبطانتهم، وسلطة الكهنة أيضاً، باعتبار الأخيرة القاعدة الثقافية والأخلاقية للسلطات الشخصية المطلقة، وقاعدةً للاستبداد الدينيّ والسياسيّ، إذ تتساوى لدى الكهنة وجماعات «الدين السياسيّ» «حاكمية الله» وحاكمية المستبد. فلكي لا يخضع الشخص الطبيعيّ لنظيره، كان لا بدّ من شخصٍ معنويٍّ يخضع له الجميع، وينزلون له عن حرّياتهم وحقوقهم الطبيعية، لكي يستعيدوها حرّياتٍ مدنيةً وحقوقاً مدنيةً، يضمنها الدستور والقانون. هذا الشخص المعنويّ هو الدولة الوطنية الحديثة، وسلطته هي سلطة القانون، الذي يضعه الشعب لنفسه عن طريق ممثليه أو مندوبيه، الذين يختارهم اختياراً حرّاً.

الدولة الوطنية الحديثة، عند علماء السياسة، هي الجمهورية REPUBLIK. لا تدلّ الجمهورية على نظام الحكم فقط، في مقابل المَلَكية، بل تدلّ قبل ذلك على العمومية، أو على كلّ ما هو عامٌّ ومشتركٌ بين الأفراد في المجتمع المعنيّ. والفضيلة السياسية في الجمهورية هي المواطنة وحكم القانون، والعمومية هي الصفة الأساسية للدستور والقانون، مما يجعلهما أقرب إلى العدالة، بل شرطاً ضرورياً للعدالة.

الصيغة العملية لعقدٍ اجتماعيٍّ، من هذا النوع، هي انتخاب جمعيةٍ تأسيسيةٍ انتخاباً صحيحاً، على الصعيد الوطنيّ العام، وفق قانون انتخابٍ عصريٍّ وحديث، تضعه هيئةٌ وطنيةٌ عامةٌ للانتخابات، مؤلفةٌ من قضاةٍ وأكاديميين وممثلين عن منظّمات المجتمع المدنيّ. يحدّد القانون شروط الانتخاب والترشيح وفقاً لمستوى التطوّر الاجتماعيّ والثقافيّ، ويقوم على مبادئ الثقة والكفاءة والخبرة والجدارة العلمية والأخلاقية. ويحدّد الدوائر الانتخابية، وأسلوب الانتخاب الفرديّ أو الحزبيّ والنسبيّ، وضوابط العملية الانتخابية، كجداول الشطب ومراقبة عمليات الانتخاب في المراكز الانتخابية، وعمليات فرز الأصوات، من قبل القضاء ومنظمات المجتمع المدنيّ ووكلاء المرشحين، كما يحدّد شروط الاعتراض والطعن. إن قانون الانتخاب هو ما يحدّد طبيعة الدستور، الذي ستضطلع

الجمعية التأسيسية بكتابته واستفتاء الشعب فيه.

وإذ يعدّ الدستور صيغةً قانونيةً للعقد الاجتماعيّ أو للميثاق الوطنيّ، فإنه ينطوي على مبادئ أخلاقية ضروريـة لإنفاذه، من أهمّها الاعـتراف المتبادل والثقة المتبادلة والاحـترام المتبادل والتعاون والتضامن والاعتماد المتبادل، بين الأفـراد المختلفين والجماعات المختلفة. فيضمن بذلك التنافس السلميّ، وتداول السلطة، والتشارك الحرّ في الحياة العامة وحياة الدولة.

ولا تتأكد البطانة الأخلاقية للدستور إلا إذا قام على أساس عمومية الدولة وتساوي جميع مواطناتها ومواطنيها في عضويتها. عمومية الدولة هي أساس العدالة السياسية، فلا يمكن أن توصف الدولة بأنها عربيةٌ أو إسلاميةٌ أو بأية صفة من صفات الأشخاص الطبيعيين وتكون دولـةً وطنيةً. الوطنية، بمعناها السياسيّ، هي العمومية؛ عمومية الدولة وعمومية جميع مؤسّساتها. هذه هي القاعدة السياسية والأخلاقية التي تقوم عليها حقوق الإنسان والمواطن، والتي تحول دون تحكّم العصبيات في الحياة العامة وحياة أفرادها.

فلا يمكن التحرّر من العصبيات العشائرية والإثنية والدينية والمذهبية والأيديولوجية، التي تنطوي جميعها على الأصولية والتطرّف، ويحمل كلٌّ منها جرثومة العنف الذي يمكن أن يتحوّل إلى إرهاب، وتحول بذلك دون تشكّل فضاءٍ وطنيٍّ عامٍّ وحياةٍ اجتماعيةٍ سليمةٍ ومستقرّة.. لا يمكن التحرّر من هذه العصبيات إلا بعقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ بين مواطناتٍ حرائر ومواطنين أحرارٍ، على نحو ما وصفٍ أعلاه. فقد شبّه مصطفى حجازي العصبية بالأمّ (رحمٌ وثديٌ)، لا يخرج الأفراد من رحمها، ولا ينقطعون عن ثدييها، إلا إذا كسب كلٌّ منهم حرّيته واستقلاله الذاتيّ، وصار شخصاً قانونياً وأخلاقياً مستقلاً، معتَرَفاً باستقلاله، ومعترِفاً باستقلال الأخريات والآخرين، ويعي انتماءه إلى الجماعة الإنسانية، ومن ثمّ انتماءه إلى دولته ووطنه، وإلا كانت الوطنية عصبيةً جديدةً، لا تخلو من العنصرية.

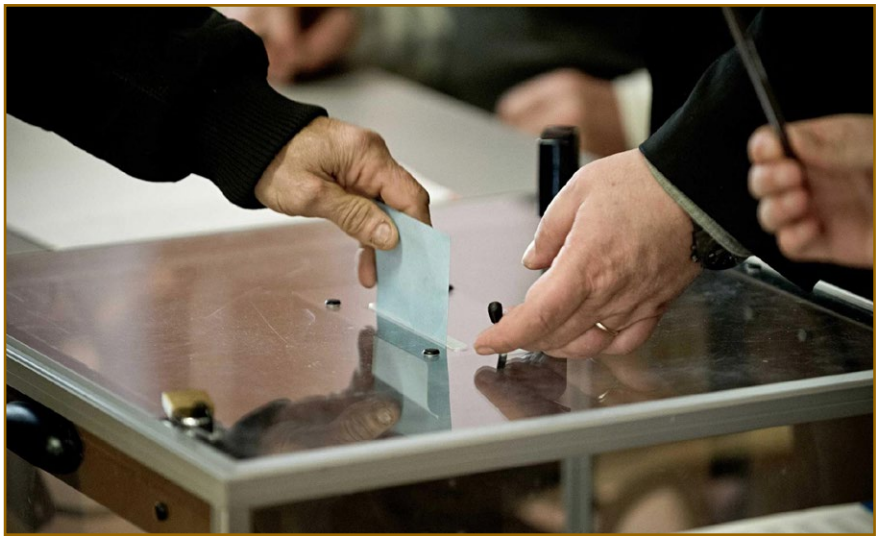

تجاوز العصبيات غير ممكنٍ إلا بإلغائها سياسياً، أي بألا يترتّب على وجودها التاريخيّ وانتماء الأفـراد إليها أيّ أثـرٍ سياسيٍّ، وألا تنتج عن كثرة أفرادها أو قلتهم أية نتيجةٍ سياسية. ولا يتحقّق ذلك إلا حين تكون الدولة محايدةً حياداً إيجابياً إزاء انتماءات مواطناتها ومواطنيها ومعتقداتهم، لا منحازةً إلى أيٍّ منها، ولا معاديةً لها، كما كانت الحال عندنا منذ أكثر من نصف قرن. فانحياز الدولة إلى أيٍّ منها أو معاداتها لأيٍّ منها يثلم وطنيتها، أي عموميتها، ويتسبّب في انتعاش العصبيات وتوترها. تسمّى الدولة في هذه الحال «دولةً ناقصة»، تحمل جرثومة انهيارها في داخلها. العصبيات واقعٌ تاريخيٌّ، لا يزول إلا بزوال أسبابه، ومن أهمّ هذه الأسباب انحياز الدولة إلى بعضها وتهميش بعضها الآخـر، وهذه كانت حال «دولة البعث» في سوريا والعراق، وحال دولٍ «عربيةٍ» و«إسلاميةٍ» كثيرةٍ.

في دراسة الجدوى من الأحزاب السياسيّة الكرديّة في سوريا

آلجي حسين

لم تمرّ الحركة السياسية الكردية بمراحل متتالية كما هي مراحل ودورة حياة الشعب الكرديّ في سوريا، في وقتٍ لم تسِر فيه التنظيمات السياسية أيضاً في تمثيل الألم الكرديّ (القوميّ) بمعناه المصيريّ، ما حدا، في النهاية، إلى تأسيس أحزابٍ كثيرةٍ دون أن تكون المعبّر الوحيد عن تطلعات شعوبها وحتى منتسبيها.

ويبدو أن لملمة الصفّ الكرديّ تحتاج إلى دراسةٍ متأنيةٍ للوعي الكرديّ. وقبل ذلك يجب فهم معنى أن يتشتت الكرد في سوريا إلى أحزابٍ كثيرةٍ رغم عددهم الذي لا يتجاوز الثلاثة ملايين نسمة.

ولعله من المفيد تذكّر ما قاله السياسيّ الكرديّ الراحل مشعل التمّو: "إن جلّ الأحزاب الكردية الموجودة في سوريا، بشكلٍ أو بآخر، يشكّل كلٌّ منها عبارة عن غيتو منفصلٍ له نظامه الفكريّ المقفل وغير القابل للنقاش، وإلا فالجدل في هذه الحالة يصطدم بالرئيس!".

تاريخياً، يعدّ تنظيم خويبون القوميّ (١٩٢٧م) بمثابة انطلاقةٍ أولى لبدء الحركة الكردية بمعناها السياسيّ. فقد "شكّل المنظمة السياسية الأمّ للحياة السياسية في المناطق الكردية في سوريا والمصدر الذي جسّد الفكر القوميّ بجانبه السياسيّ والثقافيّ..". ثم تلا هذا التنظيم تأسيس حزب الديمقراطيّ الكرديّ في سوريا عام (١٩٥٧)، الذي أسهم في تأسيسه عددٌ من رجالات الكرد السياسيين كـ عبد الحميد درويش وعثمان صبري

اجتماع المرجعية السياسية الكردية

وحمزة نويران، بدعمٍ من الدكتور نور الدين ظاظا، دون تجاهل انتشار فكر حزب العمال الكردستانيّ PKK بشكلٍ كبيرٍ بين كرد سوريا، وكثرة المؤمنين به بعد هذه الفترة.

من الصعوبة بمكانٍ حصر أسماء الأحزاب الكردية في سوريا، إلا أن القائمة تصل إلى الأربعين حزباً سياسياً، باستثناء المنظمات الحقوقية والجمعيات الأهلية والتنسيقيات والحركات وغيرها من الهيئات.

وبعمليةٍ حسابيةٍ بسيطةٍ، نلحظ أن لكلّ مائة ألف كرديٍّ حزبٌ يمثلهم، إذا سلمنا بالمعادلة الرياضية البسيطة. لكن الأمور ليست بهذه البساطة، ولا تعتمد على الكمّ؛ فنسبةٌ كبيرةٌ من الكرد مستقلون لا ينتمون إلى أيّ حزب، كما أن نسبة ٩٠٪ من الأحزاب الأخرى لا تمثل إلا فئةً قليلةً جداً من الشعب. فالهيئة الكردية العليا قالت، في وقتٍ سابقٍ، إنها تمثل أغلبية الشعب الكرديّ، وكذلك حزب الاتحاد الديموقراطيّ PYD، في وقتٍ أعلن فيه الائتلاف الوطنيّ السوريّ لقوى الثورة والمعارضة هذا الحزب تنظيماً معادياً للثورة السورية، في بيانٍ أصدره عقب الإعلان عن إدارةٍ مرحليةٍ انتقاليةٍ مؤقتةٍ في المناطق الكردية، من جهة.

ومن جهةٍ أخرى، يعتبر المجلس الوطنيّ الكرديّ، بأحزابه، نفسه ممثلاً عن الشريحة الكردية. بل ويحسّن من علاقاته مع المعارضة السورية (العربية)، ولا سيما وهو منضمٌّ إلى الائتلاف الوطنيّ. ما خلق، في نظر البعض، نوعاً من التوازن. لكن عن أيّ توازنٍ نتحدّث ولا استقرار سياسياً إلى الآن في تلك المناطق؟ بالإضافة إلى هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطيّ في الداخل وفي المهجر، التي ينضمّ إليها الاتحاد الديمقراطيّ؛ الحزب الأكثر تنظيماً وحشداً ونضالاً ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

وفي أجواءٍ سياسيةٍ تحرّريةٍ يعيشها نسبياً الشعب الكرديّ، يبدو أن للحرّية ثمناً آخر

يدفعه من يمتلك بيديه فاتورة الدفع فقط، الأمر الذي يتمثل في أن لكلّ تجربة حرّيةٍ ضريبةً يدفعها الضحايا "الشهداء".

وفي المقابل هناك من يحبّ التسلل والتسلق على أكتاف الضحايا، والهروب خلف كـراسٍ يتصوّر أنها ستكون له ولأبنائه وأقربائه.

وبصراحةٍ أكثر، كشفت الثورة السورية ميول الكثيرين من الكرد في أن همّهم الأساسيّ هو "التمظهر" أمام الكاميرات.

والسؤال: هل يحتمل الكرد كلّ هذه الأحزاب والتيارات؟

ينقسم النشاط السياسيّ في المناطق الكردية عموماً إلى أحزابٍ قديمةٍ وأخرى مستحدثة، الأمر الذي مسّ من صدقية الكثير منها ومدى ارتباطه بالفعل بهموم الشعب الكرديّ، فما يشفع لها أنها تتخذ من الحقوق الكردية سبيلاً لها.

ولعلّ الارتياح دخل إلى قلوب الجميع حين بدأت بوادر الوحدة السياسية الكردية في تشكيل الهيئة الكردية العليا، ثم الإدارة الذاتية الديمقراطية، من خلال حركة المجتمع الديمقراطيّ Tev Dem التي بدأ بعض الأحزاب السياسية يتذمّر منها أيضاً، لتبقى الأمور محسومةً نوعاً ما بين الاتحاد الديمقراطيّ والأحـزاب الأخرى القديمة، التي جاهدت كثيراً في خلق تأثيرها على الشعب الكرديّ.

هناك مقولةٌ تشير إلى أن ثلاثة رعاةٍ اجتمعوا وشكّلوا أربعة أحزاب. وهذا الكلام يدلّ، بشكلٍ أو بآخر، على حرص الكثيرين على خلق أحزابٍ سياسيةٍ افتراضيةٍ، دون أن تحتمل التركيبة الكردية في قامشلو وعمومِ المناطق الكرديةِ الأخرى هذا الحجم من الأحـزاب، كما أسلفت. ما يحتّم ضرورة انضواء الكرد الآن تحت راية حزبٍ يطالب بحقوقٍ كرديةٍ واضحةٍ بالنسبة إلى الآخرين، فحتى الآن لا نعرف ماذا نريد... على الأقلّ، هذا ما يقوله العرب!

وهناك أكثر من اسم أربعين حزباً كردياً تزخر بها المناطق الكردية في سوريا، وهي معروفة كالتالي:

١- حزب الاتحاد الديمقراطيّ. ٢- حزب الديمقراطيّ الكرديّ (الجناح ١). ٣- حزب الديمقراطيّ الكرديّ (الجناح ٢). ٤- حزب البارتي الديمقراطيّ الكرديّ. ٥- حزب البارتي الديمقراطيّ الكردستانيّ. ٦- حزب الديمقراطيّ الوطنيّ الكرديّ. ٧- حزب الديمقراطيّ الكرديّ. ٨- الحزب الديمقراطيّ التقدميّ الكرديّ. ٩- حزب الوحدة الديمقراطيّ الكرديّ (يكيتي). ١٠- حزب يكيتي الكرديّ. ١١- حزب يكيتي الكردستانيّ. ١٢- حزب آزادي الكرديّ (الجناح ١). ١٣- حزب آزادي الكرديّ (الجناح ٢). ١٤- الحزب اليساريّ الكرديّ. ١٥- حزب اليسار الديمقراطيّ الكرديّ. ١٦- حزب اليسار الكرديّ (تيار الإصلاح). ١٧- حركة الإصلاح والتغيير. ١٨- حزب المساواة الكرديّ. ١٩- حزب الوفاق الكرديّ السوريّ. ٢٠- حزب الوفاق الكردستانيّ. ٢١- تيار المستقبل الكرديّ. ٢٢- المبادرة الوطنية للأكراد السوريين. ٢٣- حزب التجمع الديمقراطيّ الوطنيّ الكرديّ. ٢٤- حزب الليبراليّ الكردستانيّ. ٢٥- حزب الديمقراطيّ الكردستانيّ. ٢٦- حركة كردستان سوريا. ٢٧- لجان المجتمع المدنيّ. ٢٨- المؤتمر الوطنيّ الكردستانيّ. ٢٩- حركة الشعب الكرديّ. ٣٠- حزب الاتحاد الشعبيّ الكرديّ. ٣١- حزب السلام الكرديّ. ٣٢- التيار الوطنيّ الكرديّ. ٣٣- حركة النهضة الإسلامية. ٣٤- حركة التغيير الديمقراطيّ الكرديّ. ٣٥- حزب الطليعة الكردستانيّ. ٣٦ حزب الوفاق الكرديّ. ٣٧- الحزب الشيوعيّ الكردستانيّ. ٣٨- حركة

وحدات حماية الشعب (ypg)

مظاهرة للأكراد في سوريا ٢٠١٣

الشباب الكرد. ٣٩- تجمع الشباب الكرد.. وغيرها من التنسيقيات والاتحادات والهيئات والمنظمات.

والآن يأتي السؤال الآخر واضحاً: هل احتضنت الأحزاب الكردية الشارع الكرديّ منذ أوّل يوم؟ وكيف شكّل هذا درساً للسوريين؟

كثرَ الهرج والمـرج في الفترة الأخـيرة بشأن الوحدة الحزبية الكردية المنشودة ومدى ضرورتها. لكنها، في نفس الوقت، غير مجديةٍ في شيء، حتى أن الكثيرين ممن ينادون بالقومية الكردية وقعوا في صراعٍ مستميتٍ مع من ينادي بالحقوق الثقافية للشعب الـكـرديّ والانصهار في وحـدة السوريين الوطنية، لتتجاذب هذه الأطراف وتتنافر، من جهةٍ، ويتجسّد هذا الشحن في التظاهرات، من جهةٍ أخرى.

فأنا أذكر جيداً الشحن الحزبيّ حين كنا صغاراً، وكيف بدأت الثقافة والأيديولوجيا السياسية تتشكّل في عقول الصغار، فهذا يسألك: هل أنت آبوجي أم مسعودي؟ ولعلّ أكثر المفارقات إضحاكاً كان السؤال الغبيّ الذي يطرحه عليك أحدهم: هل أنت مسعودي أم برزاني؟

وفي تلك الحالات كان الإنسان يحسم مصيره في قامشلي/ قامشلو، وكافة المناطق الكردية، بتعليق صورة الزعيم الذي يحبّ في صدر غرفة الضيوف. لكن الكثير من المعايير استبدلت بسواها، ربما لأن الألم المشترك يخلق حلولاً مشتركةً، أو لأن المصير المشترك يحتّم الحلّ الأوحد، في وقتٍ يرى فيه الكثير من السياسيين أن فرصة الكرد الآن ذهبيةٌ ولا يمكن تعويضها حتى بعد عشرات السنين.

ولعلّ هذه الفرصة بقدر ما فرّقت بين كردٍ كثيرين بقدر ما وحّدتهم، وجعلت تشبثهم بآرائهم أقوى من أيّ وقتٍ مضى، ليس خوفاً من حياتهم، لكن فلسفة الحياة تحتم على الإنسان العيش في وطنه في النهاية. وكانت أوجه هذا التشبث كثيرةٌ، سـواءٌ في عودة الأسر التي كانت تعيش في محافظاتٍ أخرى، ولاسيما حلب ودمشق، أو توجّه الكثيرين إلى عدم بيع ممتلكاتهم، وغيرها من الإجراءات التي أظهرت التمسك بالجغرافيا، رغم مآخذ كثيرةٍ على الهجرة الكثيفة للعائلات من سوريا إلى إقليم كردستان العراق.

ولم يكتفِ الكرد بهذه الأشياء الاحترازية فقط، بل أعـادوا إلى الاعتبار قضية اللغة الكردية، لأنها المكوّن الأساس للأرض، التي لن يستطيعوا استرجاعها، أو تحريرها بمعنىً أدقّ، دون غطاءٍ فكريٍّ لغويٍّ ثقافيٍّ. وكان ذلك بافتتاح المدارس الكردية، وصار PYD يتجوّل بكلّ حريةٍ في مناطق كانت محرّمةً عليه، بل ونشر لجان الحماية الشعبية في كلّ مكان، في مسعىً رأى الكثيرون أنه حمى المناطق الكردية من ويلات الدمار الذي خلّفه النظام في المناطق الأخرى، دون نسيان بعض أخطائه التي عجّت صفحات الإنترنت بها، مع تخوّفاتٍ واضحةٍ من دخول الجيش الحرّ إلى المناطق الكرديةٍ، لأن قوّات النظام وقتذاك لن تفرّق بين الصغير والكبير.

المرحلة إذاً مغايرةٌ لما سبقها من مراحل للكرد في مناطقهم. والجغرافيا السياسية تشهد أن شعوب هذه المناطق عانت ويـلات نظام حكم حزب البعث على مدى عقودٍ من الزمن كانت السياسة فيها بيد سلطةٍ واحدةٍ فقط، لتأتي معها الحواضن الثقافيةً وتفرض على الوحدة الحزبية الكردية الكثير من الخيارات التي لا تنتهي عند الهدف النهائيّ المتمثل في إحقاق حقوق الشعب في سوريا المعروفة، والحفاظ على لغته وخصوصيته كمكوّنٍ ثقافيٍّ وقوميٍّ ثانٍ مع الشعب العربيّ.

عن العلويّة السياسيّة وقوى السلاح

علي ملحم

في المقابلة المجراة مع المفكر السوريّ صادق جلال العظم، بمناسبة الذكرى السنوية للثورة السورية في آذار ٢٠١٤، يؤكّد العظم أنه «لا يمكن للصراع أن يصل إلى خاتمته بدون سقوط العلوية السياسية، تماماً كما أن الحرب في لبنان ما كان يمكن أن تصل إلى خاتمتها بدون سقوط المارونية السياسة (وليس الموارنة) في لبنان».

تقودنا هذه المقولة، والاصطلاح الذي نحته العظم باستسهالٍ سريع دونما أيّ تدقيقٍ وتمحيص، بعد مرور أكثر من عام على إطلاقه، ومراقبة ما يجري الآن في المناطق الدرزية في الجنوب والمناطق الكردية في الشمال من معارك واشتباكات، وما يجري من مظاهراتٍ مناهضةٍ للقوى المسلحة في المناطق المحرّرة؛ إلى النظر في حقيقة مضامينه وتجلياته، خاصّةً في ظلّ تنامي الـشرخ الطائفيّ في الكيان السوريّ، وامتداد لهيب الحرب السورية لتخرج من مجرّد حربٍ تهدف إلى إسقاط «العلوية السياسية» كما زعمها العظم، إلى إسقاط التنوّع والتطوّف السوريّ لصالح الكلّ الإسلاميّ السنّيّ الجهاديّ القاعديّ، نصرويّاً كان أم داعشياً.

لم تكن «العلوية السياسية»، إن قبلنا بهذا الاصطلاح، يوماً ما حقيقةً متأصلةً تحكم قانون الدولة وصيرورتها خلال حكم الأسد. إن هذه العلوية، إن كان لها وجودٌ حقاً وحقيقةً، فإنه بإمكاننا تلمّسها من خلال طبقةٍ من أبناء كلّ الطوائف السورية دون استثناء، الذين دخلوا في أجهزة الأمن والجيش، وشكّلوا ما يمكن أن نسمّيه «طبقة الحكام» لهذه الأجهزة. بحيث غدت أجهزة الأمن السورية، وقطعُها العسكرية، كتائبَ، أو حتى عصاباتٍ، مُشكّلةً لصالح هذا الضابط العلويّ أو ذاك الدرزيّ أو ذلك السنّيّ أو غيره. ستشكّل هذه الطبقة بطانةً للنظام، لا بل ستشكّله كجوهرٍ وكيانٍ، مع تتالي عقود حكم آل الأسد للدولة والمجتمع. وستتخذ ملامح مشتركةً في السلوك والتفكير. يشيع عند هذه الطبقة استخدام طريقةٍ واحدةٍ في الكلام وأسلوب الحديث، تقترب من طبيعة كلام أهل الساحل السوريّ من العلويين. وسيكون لهم أن يتقمّصوا مظاهر من التدين العلوي أيضاً. بحيث أن رئيس فرع فلسطين الآن، وإن كان من الطائفة المسيحية، يستخدم شمّاعة اللهجة والكلام والمظهر العلويّ الساحليّ، بشكلٍ يدخل فيه فيما يمكن أن نسمّيه «العلوية السياسية».

جعلت هذه الحقيقة المزيفة عن طبيعة «العلوية السياسية» قوى المعارضة المسلحة وكتائب الثورة تختطّ لنفسها قناعةً راسخةً لا تزول «إن كلّ النظام بمخابراته وجيشه علويٌّ ولا شيء عداه». ومهما كانت الحجج والأمثلة المطروحة مقنعةً عن وجـود قياداتٍ من طوائف أخرى في بنية النظام، لها في تكوينه وتشكيله دورٌ أساسيٌّ، فإن ذلك لا يمكن إلا أن يكون مجرّد حدثٍ عابرٍ لا يغيّر من التهافت الطائفيّ الذي تغرق فيه هذه القوى منذ أكثر من ثلاث سنواتٍ، ولأسبابٍ عدّة لسنا بصددها الآن. وإن كانت لهذه القوى، في وقتٍ مضى، تطلعاتٌ وقياداتٌ ذات توجهٍ لا طائفيٍّ، فإن انتشار الأسلمة والنصرنة والدعشنة جعل هذا التهافت الطائفيّ لا يزيد إلا استعاراً، ويمتدّ ليلغي الآخر المختلف، ويشمل الكلّ السوريّ الآخر في خانة «العلوية السياسية» وشيطاناتها.

الآن، ليس هناك أيّ مكانٍ لأية أقليةٍ، دينية كانت أم قومية، في سوريا التي من المفترض أنّ على «القوى الثورية» أن تحرّرها من «العلوية السياسية». فالدروز في ريف إدلب هم «آخرُ» لا يدخل في ظلّ حماية دولة جيش الفتح ما لم يدفع جزيةً أو يكون فديةً لرعونة عناصر تونسيةٍ وأجنبيةٍ من جبهة النصرة. والأكراد في عين العرب لا وجود أو اعتراف بقوميتهم، بالتأكيد، في قواميس داعش التي، وإن كانت تختلف مع كتائب ثوريةٍ في الشكل، فإنها كثيراً ما ضمّت عناصر انشقت عنهم لصالحها، حتى غدا من السهل اليوم على المقاتل أن يخرج من النصرة أو أحرار الشام ويدخل معتقلات داعـش لمـدّةٍ ثم يخرج فيقاتل تنظيماته السابقة لصالح دولة الخلافة.

إذاً، ليس ما يجب على الكتائب والقوى المسلحة الإسلامية الخلاص منه الآن هو «العلوية السياسية» فقط، بل عليها، لتشكيل سوريا الإيمان أو الخلافة، أن تتخلص من كلّ المكوّن التنوّعيّ الطائفيّ والقوميّ لصالح الكلّ الداعشيّ أو النصرويّ أو غيره.

لكن الثورة السورية، التي حملت تنوّعاً لا مثيل له في سنتها الأولى، وما تزال تحمله من خلال ما بقي من حراكٍ شعبيٍّ نراه اليوم في الغوطة الشرقية أو في سلقين وإدلب المدينة ضدّ كلّ مستبدٍّ وطاغيةٍ وديكتاتور، ستكون الحامل الذي سيوجّه نحو التخلص من كلّ هذا الإلغاء والإقصاء للتنوّع السوريّ بطوائفه وقومياته. لتكون سوريا المستقبل للجميع دون أيّ تمييز.

«ورمٌ» في الفلسفة

نارت عبد الكريم

كان، وما زالَ، هاجسُ الفلاسفة البحثَ عن الحقيقة وإيجادَ المعنى. لكنَّ الكثيرَ من الفلسفة، وخصوصاً الحديثة منها، معلَّقٌ على مسمار الكوجيتو حيث عبارة ديكارت الشهيرة «أنا أفكر إذاً أنا موجود». في حين أنَّ لسقراط قولٌ آخر اشتُهِرَ به منذ ألفي عام تقريباً، هو «اعرف نفسك». وفيما تقدَّمْنا به تكمنُ المفارقة، إذ إنَّ تلك العبارتين، مع أنَّهما صادرتان عن فيلسوفين عظيمَين، متناقضتان تماماً، فالأولى تهتمّ بعالم الموضوعات والمجرّدات، وتدعو إلى التوجّه نحو «الخارج»، في حين تَحُضُّ الثانية على الاهتمام بعالم الذات، والتوجّه نحو «الداخل». على نهج الأوّل قامتْ أُسُس فلسفتنا الحديثة منذ مائتي عام على الأقلّ. وعلى الرغم من أنَّ الجميع، بلا استثناء، يُشِيدُ بالثاني، أي بسقراط، ويرونه أبا الفلسفة قاطبةً؛ إلاَّ أنَّهم يكتَفون بترديد عبارته تلك دون الأخذ بها. فعلام ذلك؟ وما علاقته باختراع الآلة وما نتجَ عنها من تراجع دور العضلات في حضارتنا البشريَّة؟

وبمناسبة الحديث عن الحقيقة والفلسفة والمعنى، بشكلٍ عام، تُرى ما الذي أوصلَ فلاسفةً عِظاماً، في أواخر حياتهم، مثل نيتشه وآلتوسير، إلى حافة الجنون؟ أهو لقاؤهم بالحقيقة وقبضهم على المعنى، أمْ أنَّ هنالك أسباباً أخرى لا نعرفها؟

حول تلك الأسباب، وفي معرض ردّه على سؤالٍ وجهته له كلير فاران: هل تعتقد أنَّنا في الغرب مسكونون بشخصٍ مثل ديكارت، الذي وَسَم الغرب بسمَته، أَكْثَرَ مما نحن مسكونون بالله؟ يجيبُ المتصوّف الكنديّ «إريك باريه» باختصارٍ شديد: «الله» هو الذي ينيرُ الحياة، أَمَّا ديكارت فغير موجود. كلّ ما هنالك أنَّهُ وَسَمَ عدداً من أساتذة الجامعات الذين يحتاجون إلى كسب معاشهم.

عدسة: أنس الخولي -الغوطة الشرقية / دمشق

عدسة: فريد إدوار - ريف سري كانيه (راس العين)

عدسة: حسام قطان - ريف حلب

عدسة: جودي الحمصية - حي الوعر / حمص

زوجاتٌ لمهاجرين وأخرياتٌ يُجلدن... حكايا نساءٍ من دير الزور

عادل العايد

انتعال المرأة حذاءً ملوّناً في دير الزور كافٍ لإغضاب عناصر حسبة تنظيم الدولة «داعش»، وإنزال العقوبة بها. هذا ما حصل مع (س)، ٢٢ عاماً، في سوق مدينة البوكمال، إذ قام عنصر الحسبة بتوبيخها وضربها، فما كان منها إلا أن ثأرت لنفسها ولكرامتها بضربه أيضاً.

هذا واحدٌ من أبسط الانتهاكات التي تحدث بحقّ المرأة، ضمن سلسلة الانتهاكات التي باتت بحكم الأمر الواقع الذي لا مفرّ منه. إذ لا تعدّ ظاهرة الزواج المبكّر، في الوقت الحاليّ، أو إرغام الفتيات على الزواج من مهاجرين، المشكلة الوحيدة التي تعانيها المرأة في دير الزور بعد سيطرة تنظيم الدولة «داعش». فقد لا تسلم، حتى لو ارتدت «اللباس الشرعيّ»، من الغرامات، والجلد إن لزم الأمر، إذا أخلّت قصداً أو دون قصدٍ بأحد شروط «الاحتشام» التي فرضها التنظيم. وغير ذلك من مشاكل؛ كغياب التعليم، والمنع من العمل، بعد انتهاج التنظيم سياسةً وصائيةً جعلت حركة المرأة مقيّدةً جداً.

الزوجة الطفلة

بسبب فقر حال أهلها، وانسداد الأفق أمامها بتوقّف التعليم منذ ثلاث سنواتٍ؛ تزوّجت شيماء (١٦ عاماً) اليتيمة من شخصٍ يكبرها بتسعة عشر عاماً، كزوجةٍ ثانية. تقول سمر (٢٨ عاماً)، وهي إحدى قريباتها، عن شيماء إنها: «طفلةٌ لا تعرف شيئاً عن هذه الحياة القاسية، إلى درجة أنها بقيت لعدّة أشهرٍ تنتهز الفرصة لتلعب مع بنات الزوجة الثانية لزوجها».

وتضيف سمر، التي كانت تعمل مدرّسةً سابقاً: «قبل أن يوقف التنظيم العملية التعليمية نهائياً برزت ظاهرة الزواج المبكّر، منذ ثلاث سنواتٍ تقريباً. وأسبابها عدّةٌ؛ منها توقف التعليم، وفعالية التقاليد الاجتماعية التي ترسّخت من جديدٍ خلال السنوات الماضية، وعادت بقوّةٍ أفكارٌ كانت قد تلاشت في المنطقة. منها، على سبيل المثال (البنت ليس لها مكان إلا بيت زوجها)، مما يتّخذونه كمبرّرٍ لتزويج البنت في عمرٍ مبكّر».

وبحسب الأهالي، شهدت دير الزور تنامياً لظاهرة الزواج المبكّر خلال السنوات الأخيرة، وتتراوح أعمار المتزوّجات بين ١٤ إلى ١٧ عاماً. وعن ذلك يقول راشد (٢٥ عاماً. من ناشطي المجالس المحلية في دير الزور): «أغلب الشباب المتزوّجين يكبرون زوجاتهم بما لا يقلّ عن ٤ إلى ٥ سنواتٍ. وهناك من يكبرهنّ بعشر سنواتٍ أو أكثر».

ويضيف: «في المجمل، تغيّرت ثقافة الزواج في دير الزور عند الشباب والبنات. إذ يأخذ معظم الشباب بمقولة (يجب أن تأخذ من هي أصغر منك سنّاً كي تستطيع تربيتها على مزاجك)، وكأنها لم تتربّ في بيت أهلها. والمؤلم أن (الطفلات المتزوجات) وذويهنّ يقبلون بهذا الطرح».

زوجات المهاجرين

وثّق مشروع صوت وصورة لتوثيق الانتهاكات أكثر من ١٦٦ حالة

زواج فتياتٍ من مهاجري تنظيم الدولة، منذ بداية سيطرة الأخير على المحافظة وحتى الآن. وجاءت دير الزور في المرتبة الثانية في ذلك بعد الرقة.

وعن هذه الظاهرة يقول محمد حسان، أحد الناشطين في مشروع صوت وصورة: «تتنوّع الأسباب؛ بين الأسباب المادية لدى بعض أولياء الأمور الذين تغريهم الأموال التي يقدّمها المهاجر في حال الموافقة على الزواج، أو بسبب الولاء الذي يكنّه البعض الآخر للتنظيم، والذي يعبّرون عنه بتزويج بناتهم أو قريباتهم من العناصر المهاجرين».
من جهةٍ أخرى، أصبحت العديد من اللواتي تزوّجن من مهاجرين أرامل، كما يوضح أحمد من دير الزور، لأن أغلب هؤلاء يسقطون قتلى بعد مدّةٍ وجيزةٍ وهم يقاتلون على الخطوط الأولى في معارك التنظيم.

غراماتٌ ماليةٌ

بعد سيطرته على الجزء الخاضع للمعارضة المسلحة من دير الزور بحوالي ثلاثة أسابيع أصدر التنظيم عدّة قراراتٍ، كان منها ما يخصّ وضع المرأة لجهة فرض النقاب عليها، وتقييد حركتها، وعدم تمكينها من التنقل إلا بصحبة محرم.
كانت عفراء (٥٧ عاماً) في أحد محلات الألبسة بقريتها، في ريف دير الزور الغربيّ، عندما كشفت عن وجهها لتحاول أن ترتدي حذاءً تودّ

شراءه، وفي ذات الوقت كان أحد عناصر التنظيم مارّاً بالمكان، فوبّخها على مرأىً من الناس، وقام بتسجيل غرامةٍ على وليّ أمرها.
يقول عامر، ابنها الأكبر: «فوجئتُ بأمر الغرامة، خاصّةً أن المحلّ ذاته لم تكن فيه سوى النساء، حتى أن القائمين عليه من النساء». ويضيف: «لم يحترموا سنّها بتسجيل هذه المخالفة وتوبيخها أيضاً. وأثناء ذهابي إلى مقرّ تسديد الغرامة وجّه لي عناصر التنظيم كلاماً وكأننا عديمو شرف».

وتشهد المدن والبلدات الكبيرة في دير الزور تشديداً مبالغاً فيه من قبل عناصر حسبة التنظيم على اللباس الشرعيّ، فيما تتمتع القرى الصغيرة والمناطق الريفية بخروجٍ نسبيٍّ عن قبضة التنظيم من هذه الناحية. يقول عبد السلام، من مدينة البوكمال: «في يوم واحدٍ قامت عناصر الحسبة النسائية بمدينة البوكمال باعتقال أكثر من ٥٠ فتاةً بسبب ارتدائهنّ عباءاتٍ ملوّنة. جُمِعْنَ في أحد مساجد المدينة حتى قام أولياء أمورهنّ بدفع غرامةٍ والتعهّد خطياً بعدم تكرار ذلك حتى أفرج عنهنّ». فيما من الصعب للغاية أن يقوم التنظيم بملاحقة كلّ مخالفةٍ في المناطق الريفية، بسبب المساحة الكبيرة للريف. مع أن ذلك يحصل، ولكن ليس بعدد المخالفات في المدن.

عقوبةٌ تصل إلى الجلد

يتألف اللباس الشرعيّ الذي يطالب به التنظيم من العباءة والنقاب، إضافةً إلى الخمار (لحجب رؤية العيون) والدرع وأكفّ قماشٍ لليدين. يؤدّي أيّ إخلالٍ بواحدٍ من هذه العناصر إلى العقاب الذي يتنوّع بين التنبيه والتعهّد والغرامة والاعتقال، وصولاً إلى احتمال تنفيذ الجلد بحقّ المرأة أو بحقّ وليّ أمرها.

ومن اللواتي التي تعرّضن لعقوبة الجلد كانت بشرى (٢٢ عاماً)، من ريف دير الزور الغربيّ. يقول قريبها: «كان خللٌ ما كان يعتري نقابها مما أدّى إلى الكشف عن جزءٍ من وجهها ولكن للحظاتٍ فقط، عندما شاهدها أحد عناصر التنظيم. تطوّر الموقف إلى ملاسنةٍ بينها وبين العنصر، وقامت بتوبيخه بعد أن وجّه لها كلاماً غير لائقٍ، مما استدعى من التنظيم القيام بجلد أخيها، ثمّ أمر أخيها بجلدها، أمام جمعٍ من الناس، لـ«تأديبها».
توضح سمر أن النساء في دير الزور ينظرن إلى التنظيم كأمرٍ وافدٍ طارئٍ سوف يذهب عاجلاً أم آجلاً، مما يجعلهنّ غير حريصاتٍ على تطبيق قراراته بالشكل الأمثل.

عمالة الأطفال السوريين اللاجئين في دول الجوار بين القوانين الدولية والمحلية وعدم تطبيقها

عاصم الزعبي

منذ انطلاق الثورة السورية، في ربيع العام ٢٠١١، كان الأطفال هم المتضرّر الأكبر من الصراع المستمرّ حتى الآن. فقد عانوا شتى أنواع الانتهاكات؛ من قتلٍ، إلى إصاباتٍ أدّت إلى إحداث عاهاتٍ دائمةٍ، إلى تهجيرٍ إلى دول الجوار.

فوفق إحصائيات الأمم المتحدة، وهيئاتها المتمثلة في اليونيسيف والمفوّضية السامية للاجئين؛ تخطّى عدد الأطفال السوريين الذين عبروا الحدود كلاجئين حاجز المليون طفلٍ، موزّعين في دول (لبنان – الأردن – العراق – تركيا). وما يزيد عن ثلثي هذا العدد هم دون سنّ الحادية عشرة.

كانت لهذا اللجوء أضرارٌ عديدةٌ أصابت هـؤلاء الأطفال، تمثل جـزءٌ منها في أضرارٍ جسديةٍ ونفسيةٍ ناتجةٍ عن الخوف والتوتر والصدمات النفسية بسبب مشاهد الحرب.

ولكن هناك تهديداتٍ أشدّ خطراً تتعلّق بعمالة الأطفال والزواج المبكّر والاستغلال الجنسيّ والإتجار بالبشر.

عمالة الأطفال:

تنصّ المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ على ما يلي:

١: تعترف الدول الأطـراف بحقّ الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصاديّ ومن أداء أيّ عملٍ يُرجَّح أن يكون خطيراً أو أن يمثّل إعاقةً لتعليم الطفل أو أن يكون ضارّاً بصحّة الطفل أو بنموّه البدنيّ أو العقليّ أو الروحيّ أو المعنويّ أو الاجتماعيّ.

٢: تحديد عمرٍ أدنى أو أعمارٍ دنيا للالتحاق بالعمل.

٣: وضـع نظامٍ مناسبٍ لساعات العمل وظروفه.

٤: فرض عقوباتٍ أو جزاءاتٍ أخرى مناسبةٍ لضمان إنفاذ هذه المادة بفعالية.

كان للأوضاع السيئة التي يعيشها اللاجئون السوريون، وغياب الرجل عند نسبةٍ كبيرةٍ من العائلات اللاجئة في الدول المجاورة، دورٌ كبيرٌ جداً في دفع الأطفال إلى ترك مقاعد الـدراسـة والاتـجـاه نحو سـوق العمل، في مخالفةٍ صريحةٍ للقوانين المحلية والدولية التي تمنع عمالة الأطفال.

ورغم هذه القوانين، ولجان المراقبة التي تمّ تشكيلها في هذه الدول لمحاربة هذه الـظـاهـرة؛ فقد وصلت عمالة الأطفال إلى مستوياتٍ خطيرةٍ. إذ قـدرت منظمة اليونيسيف أن طفلاً من بين كلّ عشرة أطفالٍ

سوريين لاجئين هو طفلٌ عاملٌ. وتعدّ هذه المشكلة من أكثر المشكلات انتشاراً وأكثرها تعقيداً بين مشكلات حماية الطفل.

ويعمد أصحاب العمل في دول الجوار، والعائلات التي يعمل أبناؤها، إلى إخفاء عمل الأطفال. فصاحب العمل يخشى من تعرّضه للمساءلة نتيجة خرقه للقوانين، وما يترتب على ذلك من عقوباتٍ ستلحق به. وعائلات الأطفال تسعى إلى تحسين مستوى معيشتها، وتخشى، في الوقت نفسه، من تخفيض المساعدات الإنسانية المقدّمة لها من الهيئات الدولية والمنظّمات الإنسانية.

وعمالة الأطفال ليست ظاهرةً موجودةً في المدن فقط، بل تنتشر بشكلٍ كبيرٍ في مخيمات اللجوء. ففي مخيم الزعتري للاجئين السوريين هناك ما يقارب ٧٠٠ متجرٍ، وجميع هذه المحالّ من بين عمالها أطفال.

كما تتفاوت نسب الأطفال العاملين حسب نوعية العمل الذي يقومون به. فحسب تقديرات الأمم المتحدة هناك ٤٣٪ من الأطفال السوريين في دول الجوار يعملون في الأعمال الشاقة، كورشات الكهرباء والسيارات ومقالع الحجارة والمطاعم، وهناك نسبةٌ تصل إلى ٣٩٪ يعملون في مجال المبيعات في محالّ بيع الألبسة والأحذية، وهناك نسبةٌ قليلةٌ ممن يعملون في الزراعة. كما يعمل هؤلاء الأطفال لفتراتٍ طويلةٍ قد تصل إلى نحو عشر ساعاتٍ يومياً، وبشكلٍ متواصل.

وتحاول دول الجوار العمل على الحدّ، والتخفيف، من ظاهرة عمل الأطفال. ففي الأردن قامت وزارة العمل بندب موظفين مختصّين للقيام بزياراتٍ، بشكلٍ مستمرٍّ، للأماكن التي يمكن أن تكون فيها عمالةٌ من الأطفال السوريين. وتطبّق القوانين على صاحب العمل وعلى عائلات الأطفال.

كما أن بعض الهيئات الإنسانية وضعت برامج لإعادة هؤلاء الأطفال إلى الدراسة.

وقد قامت منظمة العمل الدولية بدراسةٍ عن الأطفال السوريين العاملين في الأردن، باحثةً عن الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك. وكانت نتيجة هذه الدراسة وضع تصوّرٍ لتُبنى عليه إجراءاتٌ لمكافحة هذه الظاهرة.

ومنها:

١: تعزيز القاعدة المعرفية الخاصّة بعمل الأطفال من اللاجئين السوريين.

٢: تطوير الروابط والإحالة المرجعية بين الإطار الوطنيّ لمكافحة عمل الأطفال وآليات الإحالة الخاصّة بحماية الأطفال التابعة للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات ومراكز التنسيق.

٣: دعم بناء القدرات وتطوير نظم اتصالٍ بين الشركاء الوطنيين والدوليين.

٤: تحديد مكامن الضعف التي تنبغي معالجتها في المشاريع وفي تقديم الخدمات من خلال إعداد برنامج إغاثيٍّ مستقبليٍّ عن الأزمة السورية.

٥: التوعية بمشكلة عمل الأطفال وضرورة معالجة أسبابها وعواقبها باعتبارها مسألةً ملحّة.

في النتيجة، فإن موضوع عمالة الأطفال السوريين اللاجئين من الأمور المعقّدة، نظراً لتعدّد الأسباب وراء بروزها بهذا الشكل الذي يهدّد بالقضاء على جيلٍ من الأطفال، والحيلولة دون تعليمه وانخراطه في المجتمع بالشكل الصحيح.

المحاكم المصرفيّة تمنع سفر رجال أعمالٍ ممتنعين عن سداد قروضهم
المصارف تلوّح بعصا غليظة لاسترداد ٣٥٠ مليار ليرة
رجل أعمال: وقّعنا عقود إذعانٍ مع المصارف للحصول على القروض
معاون وزير العدل: إجراءٌ تحفظيّ، وسرعة البتّ لمنع تهريب الأموال
محامٍ: العقود من الأسناد التنفيذية، ومبرّرات رجال الأعمال غير كافية

نضال يوسف

وجد أحد كبار رجال الأعمال السوريين نفسه ممنوعاً من السفر. بلّغه أحد العاملين في مكتبه أنه لا يستطيع المغادرة إلى خارج البلاد مهما كانت الأسباب، لأن أحد المصارف الخاصّة التي اقترض منها طلب من المحكمة المصرفيّة بدمشق منع سفره، وفقاً لما قاله رجل الأعمال الذي فضّل عدم ذكر اسمه. حال هذا الشخص يشبه حال آلاف الفعاليات الاقتصادية التي تعثّرت عن سداد ديونها للمصارف السورية، فتقدّمت هذه المصارف إلى المحاكم المصرفيّة، المؤسّسة حديثاً، بدعاوى لتحصيل حقوقها، واستخدمت إجراء منع السفر، المنصوص عليه قانوناً، كوسيلة ضغطٍ قاسيةٍ جداً، في محاولة لتحصيل مبالغ تقدّر بـ٣٥٠ مليار ليرة، قيمة القروض المصرفية المتعثّرة في القطاعين العام والخاصّ، حسب مصدرٍ مصرفيٍّ تحدّث لـ(صوَر).

اختلافٌ في الرأي

ينقسم الوسط التجاريّ السوريّ، حالياً، بين مؤيّدٍ لإجراء المصارف وآخر معارضٍ له. وفي الوقت الذي يرى فيه الفريق الأوّل أن هذا الإجراء يهدف إلى ضمان الحقوق، ويميّز الراغبين في السداد عن الممتنعين عنه؛ يرى الفريق الآخر أن منع السفر بدّد الثقة بين المدينين والمصارف، وهي -أي الثقة- أساس العمل الاقتصاديّ، وأظهر النوايا غير الطيبة للإدارات المصرفية. إلا أن معاون وزير العدل، تيسير الصمادي، وصف لـ(صوَر) هذا الإجراء بـ«الاحترازيّ»، الذي يحقّق «مصلحة الجميع». فيما كشف مصدرٌ قضائيٌّ أن عدد الدعاوى المرفوعة أمام محاكم البداية المصرفيّة بدمشق وريفها تجاوز ٣٥٠ دعوى، والدعاوى المستعجلة ٧٤٠ دعوى، إضافةً الى ٣٠ دعوى استئناف. وينصّ القانون رقم ٢١، الصادر في تشرين الثاني ٢٠١٤، على إحداث محاكم مصرفيةٍ بدائيةٍ واستئنافيةٍ في المحافظات، تختصّ بالنظر في القضايا المصرفية التي يكون أحد أطرافها مصرفاً أو مؤسّسةً ماليةً تقبل الودائع وتمنح التسهيلات الائتمانية الخاضعة لرقابة مجلس النقد والتسليف.

واجب التنفيذ

يروي رجل أعمالٍ آخر لـ(صوَر) أن البنك العربيّ-سوريا أقرضه ١٠٠ مليون ليرة لتأسيس مشروع صناعيٍّ بمدينة عدرا الصناعية بريف دمشق. إلاّ أن العمليات العسكرية في منطقة تأسيس المعمل أدّت إلى عدم استكمال بناء المنشأة، فضلاً عن عدم القدرة على الوصول إليها. ولكن البنك الذي قدّم القرض، وحصل على ضماناتٍ مختلفة، أبرزها على الإطلاق السمعة الاقتصادية لرجل الأعمال المذكور، الذي يملك شركةً لتجارة السيارات؛ تجاهل كلّ هذه الأسباب. ولم يُدخل هذا الدين الكبير في قائمة الديون المتعثّرة أو المعدومة، نظراً لوجود ضماناتٍ يمكنه من خلالها تحصيل المبالغ المستحقّة، بعد رفض رجل الأعمال السداد. ويرى هذا المدين أن الأزمة الراهنة والحرب القائمة في البلاد حالتا دون إكمال مشروعه، دون أيّ تقصيرٍ منه. ويعتقد أن هذه الحالة تتطلّب من البنك «إعادة النظر في القروض التي قدّمها»، لا سيّما أن الظروف الراهنة هي التي أدّت إلى عدم إكمال المشروع.

إلا أن البنك لا مصلحة له في الدخول في متاهات تفسير الحالة الراهنة، وهو يستند إلى نصوصٍ قانونيةٍ واضحةٍ، وشروطٍ يتضمّنها عقد القرض

المبرم، وفقاً للمحامي نزيه سرور، المتخصّص في القضايا المصرفيّة. ويشير سرور إلى أن العقد المبرم «واجب التنفيذ»، وهو من «الأسناد التنفيذية» حسب القانون ١٩ للعام ٢٠١٤، الذي فسح المجال لكلا الجانبين لاستخدام حقوقه وألزمه بتنفيذ واجباته. وتنصّ المادة ٣ من قانون المحاكم المصرفية رقم ٢١ أنه للمحكمة الناظرة في الدعوى اتّخاذ جميع الإجراءات والتدابير والقرارات المستعجلة، بما فيها منع السفر، وذلك بقرارٍ يُتّخذ في غرفة المذاكرة قبل دعوة الأطراف وبعد دعوتهم. وللمحكمة الحقّ في الرجوع عن إجراءاتها وتدابيرها وقراراتها المستعجلة بناءً على طلب المتضرّر في أية مرحلةٍ من مراحل الدعوى.

فوائد بالملايين

يبدي رجل الأعـمال رغبةً عارمةً في سداد القرض، كما قال لـ(صوَر). إلا أن البنك فرض فوائد وغرامات تأخيرٍ تتجاوز ٤٠ مليون ليرة، بعد امتناعٍ، على مدار عامين، عن تسديد الأقساط المترتبة. ويذكر أنه حاول مراراً مع إدارة البنك إسقاط هذه الفوائد، أسوةً بما تقوم به المصارف الأخرى، ونزولاً عند ما أسماها «الحالة السورية الراهنة»، التي فرضت على كثيرٍ من رجـال الأعـمال إيقاف العمل في منشآتهم، إلا أن البنك المذكور «رفض طلبه». ويتخوّف الوسط التجاريّ والصناعيّ، وكلّ العاملين في الحقل الاقتصاديّ السوريّ، من توجّه المصارف إلى المحاكم المصرفيّة، وتقديم طلبات منع السفر في حقّ الدائنين غير المسدّدين لما يترتّب عليهم من أقساط. وبذلك تكون المحاكم المصرفية، التي كانت مطلباً للفعاليات الاقتصادية، بتأسيس محاكم متخصّصة للبتّ بالدعاوى ذات الصلة؛ أوّل من تناولت المطالبين بتأسيسها، واستهدفتهم بإجراءاتها. ويعبّر أحد كبار تجار السيارات، ووكيل عـددٍ من الشركات العالمية، غياث الحبال، عن موقف رجال الأعمال، مؤكّداً أن هذه المحاكم صارت «سيفاً مسلطاً على رقاب هذه الشريحة الشريكة في العمل الاقتصاديّ». ولفت، خلال ندوةٍ أقيمت في غرفة تجارة دمشق في حـزيـران المـاضي حـول المحاكم المصرفية، إلى أن إجراء المحكمة بمنع سفر رجل الأعمال لا يسهم في سداد القرض، وأن المدين لا يريد التهرّب من السداد، لكن الظروف «أرغمته» على التوقف عن ذلـك نتيجة توقف العمل في نهاية المطاف. ما يتطلّب من المصارف عدم اللجوء إلى هذه الحلول لأنها لن تعطي النتيجة المبتغاة، والسعي إلى إيجاد «طرقٍ تساعد» في تسديد المبالغ المترتبة على المدينين، تتناسب مع وضع كلّ واحدٍ منهم. معتبراً أن منع السفر «يسيء» إلى رجل الأعمال الذي يستحقّ التكريم لأنه استمرّ في العمل رغم الظروف القاسية، ولم يترك بلده.

عقلية الاستثناء

يحاول عددٌ كبيرٌ من رجال الأعمال الاستناد إلى الظروف الراهنة، وإلى بقائهم في البلد، والعمل في ظـروفٍ غير مواتية، للتدليل على حسن نيّاتهم، ورغبتهم في التسديد. معتبرين أنهم لو أرادوا عدم السداد لغادروا البلاد، ولحظتئذٍ سيفلتون من التسديد. إلا أن المحامي سرور يدحض هذا الموقف، ويرى أن منع السفر له «وقعٌ قاسٍ» على رجال أعمالٍ حاولوا خلال سنواتٍ عديدةٍ أن يعملوا «بعقلية الاستثناء»، وعدّوا أنفسهم دائماً «فوق القانون»، بدليل أنهم طالبوا بالمحاكم المصرفيّة، التي تتخذ إجراء منع السفر في حقّ المتعثرين وغير المسدّدين، فيما كان الإجراء غير القانونيّ المتّخذ لمعالجة

مثل هذه الحالات هو الحجز الاحتياطيّ على الأموال المنقولة وغير المنقولة لغير المسدّدين لالتزاماتهم. وهو الإجراء الذي كانت تتّخذه وزارة المالية «بغير وجه حقٍّ»، بينما، في حالة المحاكم المصرفية، فإن الإجراء قانونيٌّ وتتّخذه الجهة صاحبة الصلاحية دستورياً، أي القضاء.

خيبة أمل

توقعت الفعاليات الاقتصادية تدخلاً حكومياً للحدّ من منع سفر المدينين للمصارف غير القادرين على السـداد. إلا أن توقعاتهم خابت بعد أن دخل مصرف سورية المركزيّ على الخطّ، واتخذ إجراءً قابله عددٌ من رجال الأعمال بكثيرٍ من الاستهجان؛ إذ صنّف المركزيّ ٥٤ مجموعةً اقتصاديةً على أنها لا ترغب في سداد الديون المترتبة عليها، وبعض مالكيها ومؤسّسيها موجودون خارج سوريا، وقام بمراسلة بنوكٍ ومصارف عربيةٍ، منبّهاً إياها إلى أن هذه المجموعات، والأسماء التي تنضوي تحتها، لا تقوم بتسديد ما يترتب عليها. ويعدّ هذا التحذير الأوّل من نوعه في تاريخ العمل المصرفيّ السوريّ، بأن يتجاوز المصرف المركزيّ حدود البلاد ويحذّر مصارف غير عاملةٍ في نطاق سورية الجغرافيّ. وقد وصف مديرُ مجموعةٍ متضرّرة الكتابَ الذي وجّهه المركزيّ إلى تلك المصارف بأنه «إجراءٌ كيديٌّ بامتياز»، يهدف إلى إلحاق الضرر بهذه المجموعات، والتشكيك بها، وتشويه سمعتها. وهو ما ستتمّ متابعته، وقد يصل الأمر حدّ «رفع دعاوى» على المركزيّ السوريّ وحاكمه أديب ميالة.

إجراءٌ تحفظيٌّ

حاولت وزارة العدل تبديد مخاوف رجال الأعـمال. وأكّـد معاون وزير العدل، تيسير الصمادي، في تصريح لـ(صوَر)، أن قرار منع السفر «إجراءٌ تحفظيٌّ»، وهو لصالح جميع الأطـراف المتنازعة، تتّخذه المحكمة «دون تأخيرٍ» بناءً على طلب المدّعي، حتى لا يتهرّب المدينٍ أو يقوم بتهريب أمواله إلى الخارج. ويردّ الصمادي على انتقادٍ وجّهه رجال الأعمال يتعلّق بالسرعة التي تتّخذ فيها المحاكم إجراء منع السفر بأن الغاية من ذلك أن «لا يفقد منع السفر أثره»، لا سيّما أنه، في قانون المحاكم المصرفية، يحتاج منع السفر إلى «السرعة». ويقول الصمادي إن القاضي ينظر في هذا الحقّ استناداً إلى «ظاهر الأوراق»، و«ترجيح» وجود الحقّ للمدّعي، فيما للشخص الممنوع من السفر الحقّ في «الاعتراض» مباشرةً أمام المحكمة، دون الحاجة إلى دعـوى أخرى، ويمكن إلغاء منع السفر.

عرض الحائط

تتمسّك غالبية الفعاليات الاقتصادية، لا سيّما المدينة منها للمصارف، ببقائها في البلاد وولائها للعمل فيها للضغط على الجهات القضائية بعدم استخدام منع السفر ضدّها، ضاربةً عرض الحائط بقانون المحاكم المصرفية الذي ترى هذه الفعاليات أنه لا يتناسب مع المرحلة الراهنة، وأن العقود الموقّعة مع المصارف كانت عقود إذعان. إلا أن المصارف، صاحبة الدين، ترفض بشدّةٍ التخلي عن حقّها، مؤكّدةً أن هذه الخطوة هي الخطوة الأولى على صعيد تحصيل ديونها.

أهالي حمص يُحْـيُون خميس الحلاوة

لبنى سالم

تنفرد مدينة حمص السورية بإحياء ما يسمّى بـ«خميس الحلاوة»، كتقليدٍ شعبيٍّ متوارثٍ منذ زمنٍ بعيد. وعلى عكس الأعياد الدينية، تتشارك الطوائف المتنوّعة في المدينة في إحياء هذه المناسبة، فيشتري الناس أنواع الحلاوة ويوزّعونها على الآخرين في تجمّعات العمل والمدارس والمقاهي. كما يزور الكثيرون قبور الموتى خلال ساعات الصباح الباكرة لقراءة الفاتحة، وهو ما يجعل البعض يطلقون عليه أيضاً «عيد الأموات.»

وتشير حميدة الدروبي، وهي معلمةٌ من حمص، إلى أنّ «أهالي المدينة متمسّكون بهذا التقليد حتى اليوم». وتذكر أنّ حوالي ٥ أنواعٍ من الحلاوة تتوافر في الأسواق في هذا العيد، وهي (الخبزية) و(السمسمية) و(بشمينة) و(راحة فستقية) و(بلاط جهنم). وتضفي أنواع الحلاوة المعروضة على الأسواق ألواناً من الفرح، وهو طابعٌ يغيب عن المدينة معظم أيام السنة بسبب الحرب.

تقول أم أحمد: «حافظت الأسواق على هذا التقليد عشرات السنين. تحتفل به عائلتي منذ أن كنت صغيرة. تبعث ألوان الحلويات الفرح في نفوس الأطفال والكبار على حدٍّ سواء». وترى أم أحمد أن «الفضل الأساسيّ في الحفاظ على هذا التقليد يعود إلى البائعين، فهم أصحاب المصلحة الأولى فيه». وتضيف: «كانت زيارة المقابر أحد الطقوس الرئيسية لهذا اليوم، فكانت تكتظّ بالزوار، تماماً كأوّل أيام الأعياد. كما كان الكثير من الفقراء والمحتاجين يحظون بكمياتٍ من الحلوى.»

عادةً ما يثير موعد هذا الخميس بعض الجدل في كلّ عام، فيما يتفق الجميع أنه خميسٌ من نيسان. وتبعاً لأحد المؤرّخين فهو «الخميس الـذي يسبق عيد الفصح المجيد بأكثر من أسبوع». وتروي حميدة: «من ناحية الباعة، فهم يفترشون الأسواق بالحلاوة منذ اليوم الأوّل من نيسان، أما نحن فنحتفل به حسبما يشاع في كلّ سنة». وتضيف بروح الدعابة: «ليس ذلك غريباً علينا، فنحن حماصنة.»

ولم يمنع انخفاض المستوى المعيشيّ، الذي يعاني منه معظم الأهالي هذه الأيام، أحداً من شراء الحلاوة. فأسعارها، تبعاً لحميدة: «منخفضةٌ نسبياً، وهي في متناول الجميع.»

مـن ناحيته، أحيى فريق الـدعـم النفسيّ والاجتماعيّ التابع للهلال الأحمر هذا اليوم بإقامة احتفالية فرحٍ في عددٍ من مراكز الإيواء والمدارس في أحياءٍ مسكنة وحسياء والزهراء ومدرسة القادسية. وقام المتطوّعون بتوزيع ما يقارب ٢٥٠ كيلو غراماً من أنواع الحلاوة على الأطفال. وأشـار الفريق إلى أن النشاط جاء بهدف الترفيه عن الأطفال وترسيخ العادات المجتمعية.

إلا أنّ الحصار الذي تفرضه قوّات النظام على منطقة الوعر في حمص حرم أهلها، للسنة الثالثة على التوالي، من إحياء هذا التقليد. وتبعاً لمهند من الخالدية: «لم تتوافر الحلاوة في أسواق الوعر منذ أكثر من سنتين، فالناس بالكاد يحصلون على ما يأكلونه». ويضيف: «محلات الحلويات، كغيرها من محلات الأطعمة الجاهزة، مغلقةٌ منذ زمـنٍ، بسبب عدم توافر المـواد الأولية، كالطحين والسكر وحتى الغاز.»

من جهته، يرى أبو عصام، وهو صاحب أحد محلات الحلويات: «وجود حاجةٍ كبيرةٍ لدى أصحاب محلات الحلويات لهذه المناسبات». ويشتكي من أنّ «الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها معظم الناس جعلت شراء الحلويات أشبه بالترف، ما أثرّ على حجم عمل هذه المحلات بشكلٍ واضح، عدا أن المدينة فقدت مبيعاتها من (حلاوة الجبن) الشهيرة للزوار، الذين لا تتجاوز أعدادهم اليوم أصابع الكفين.»

لوحاتٌ من الأمل على جدران حمص المحاصرة

لبنى سالم

«يقف فوق الخراب، يحمل بيديه ابتسامةً يسِمُ بها وجه الشمس»، هو مضمون اللوحة الأخيرة التي نفّذتها مجموعة «حيطان حمص» على أحد جدران حيّ الوعر المحاصر، حيث بدأت مجموعةٌ من نشطاء العمل المدنيّ مؤخراً بتنفيذ عددٍ من اللوحات المشابهة على جدران الحيّ. الهدف، تبعاً لإيمان محمد، إحدى منظّمات النشاط: «هو بثّ الأمل في نفوس الناس، الذين يعيشون على الأمل».

رغم بساطتها تحمل هذه اللوحات معاني عميقةً، يتمّ اختيارها بعنايةٍ. فوفقاً لقواعد المجموعة يجب أن لا تمسّ أياً من التوجهات أو الاعتقادات الاجتماعية أو السياسية لأحد، ويجب أيضاً أن لا تغوص فيها. تقول إيمان: «نريد للموضوع أنْ يلامس تطلعات الناس لا احتياجاتهم. لكلّ لوحةٍ رسالةٌ، نسعى إلى أن تصل، بالدرجة الأولى، إلى قلوب وعقول المحاصرين هنا، وبالدرجة الثانية إلى العالم ككلّ».

تلفت إيمان إلى أن تجربة الرسوم أو الكتابة على الجدران لم تكن جديدةً بالنسبة إلى الوعر أو العديد من المناطق المحرّرة، إلا أنهم استطاعوا إحداث فوارق عن التجارب السابقة. توضح: «ننفّذ كلّ شيءٍ بشكلٍ مدروسٍ ومنظّم. نعمل بجدٍّ على تطوير الشكل والمحتوى لإخراج رسومٍ أكثر نضجاً وأشدّ تأثيراً على الناس. اختيار المكان لا يتمّ عشوائياً؛ نختار أكثر الشوارع ازدحاماً، ثم ننتقي مكان الرسم، والذي يجب أن يتمتع برمزيةٍ معينةٍ». وتتابع: «فكرة الرسم الوليدة تمرّ أيضاً بعدّة مراحل قبل تنفيذها؛ يقترح الشباب مجموعةً من الرسومات أو العبارات التي تكون عادةً أبيات قصيدةٍ أو مقولةً ملهمةً أو حكمةً ما، نتناقش في اختيار أفضلها، نعيد صياغتها أحياناً لتكون سلسةً وسهلة الوصول إلى القارئ، ثم نبدأ بتنفيذها».

من جانب المشاهد، يستطيع المرء تلمّس العديد من الفروقات بين هذه التجربة وبين التجارب السابقة للرسم على الجدران نصف المدمّرة في مناطق أخرى. لعلّ أبرز هذه الفروقات هو ابتعاد المحتوى عن المواقف أو الإيحاءات السياسية، وتشبّعه بجرعاتٍ عاليةٍ من التحفيز.

أحد التفاصيل التنفيذية أنّ الناشطين يستعملون الدهان بسبب عدم توافر البخّاخات، الأسهل استعمالاً، بسبب الحصار. وتبعاً لإيمان «يبدأ الناشطون العمل على الرسم مع طلوع النهار. ورغم أن التنفيذ لا يستغرق، عادةً، مدّةً طويلةً، إلا أنه يحتاج إلى جهود خمسة مشاركين على الأقلّ».

تكامل المعنى والمكان

استطاع الناشطون خلق تكاملٍ في المعنى بين العبارة والمكان. أحد الأمكنة المختارة هو مدينة المعارض، وهي إحدى أبرز معالم الحيّ. كانت قبل بداية الأزمة تحفل بالفعاليات والمعارض المتنوّعة، إلى أن اشتهى لها النظام ذلك الصاروخ الذي أحالها خراباً منذ عامٍ تقريباً. «لك شيءٌ في هذا العالم.. فقم» هي العبارة التي اختار النّاشطون كتابتها على الحائط الذي بقي صامداً منها. يقول مهند الخالدية، وهو مصوّرٌ من الحيّ: «الكثير من السكّان يمرّون أمام هذا الحائط كلّ يوم، عند ذهابهم إلى السوق الموجود هناك. كان مشهد الدمار يشعرهم بالحسرة على ما حلّ بها، لكن هذه العبارة باتت تبعث فيهم الأمل».

المتراس كان أيضاً أحد الأمكنة المختارة. يقع هذا المتراس على الخطّ الفاصل بين أحد شوارع الحيّ والقسم الآخر من المدينة، حيث توجد قوّات النظام. وهو مكوّنٌ من هياكل السيارات المحروقة وبعض الخردة، ما جعله منبعاً للتشاؤم للمارّين أمامه، إلى أن قامت المجموعة بطلاء هذه الهياكل ورسمت عليها الزهور. يوضح مهند: «الكثيرون وقعوا ضحيةً لرصاص القنّاص في هذا الشارع. ويحتفظ الناس بذكرياتٍ سيّئةٍ عن هذا المتراس الذي يستعملونه للاحتماء من رصاص القنّاص. الشعور السلبيّ الذي كان يبثّه بات أخفّ بعد أن رسموا عليه. الحقيقة أنهم استطاعوا أن يرسموا على جانبٍ واحدٍ من هذه الهياكل فقط، بسبب الموت الذي يترصّدهم على الجانب الآخر».

على جدارٍ بقي من أحد المباني المدمرة، رسموا خمسة أطفالٍ يتأرجحون حول معلَم الساعة، الأشهر في مدينة حمص. إنهم عبد الرحمن وهيام ومحمد وزهور وعمران. استشعر الناشطون أن أرواح

هؤلاء الأطفال لا تفارق هذا المبنى الذي ماتوا تحت أنقاضه، فرسموا أطيافهم على الجدار. يرى مهند أن هذه اللوحة «بمثابة الطبطبة على الجراح، والتأكيد على إرادة البقاء التي لم ولن يقهرها السلاح».

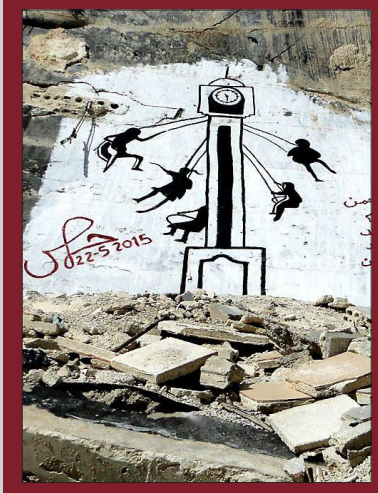

ترحيبٌ أهليٌّ

«يـرون الألـوان من بعيدٍ فينتابهم الفضول. يقتربون منها. وعندما يقرؤون أو يشاهدون الرسوم تشرق وجوههم بابتسامة. يقوم البعض بتصويرها، فيما يأخذ آخرون أمامها (سيلفي)»، يروي مهند مشاهداته عن ردود فعل الناس على الرسومات. ويضيف: «نجحت الرسومات بجدارةٍ في أن تجتذب اهتمام أهالي الحيّ. وبات الكثيرون يترقبون القادم منها».

وعـن سرّ هـذا التأثير يوضح: «بتنا نتعايش مع مآسي الحرب، حتى افتقدت حياتنا إلى الجمال، بل يمكنني القول إنها باتت باهتة. يحتاج الناس إلى من يلوّن لهم أيامهم ويبثّ فيها روحاً جديدة»

من جهتها، تشير إيمان إلى ردود الفعل الإيجابية التي حصدها فريق العمل: «حصلنا على الكثير من التشجيع من الناس، إضافةً إلى عـروض المساعدة والرغبة في المشاركة. قال لنا الكثيرون إنهم باتوا يحبّون النظر إلى العديد من الأماكن التي كانوا يتجنّبون النظر إليها».

تؤكد إيمان: «نشاطنا لن يتوقف هنا. دائماً نعِدُ الناس أننا سنقوم بالأفضل في المرّات القادمة. رغم الحصار والخراب، نؤمن أننا بالألوان يمكن أن نخلق حياةً من العدم»

أزمة الهويّة واغتراب الإنسان
قراءةٌ في رواية ساق البامبو لسعود السنعوسي

أنجيل الشاعر

«ساق البامبو» للكاتب الكويتيّ سعود السنعوسي، التي فازت بجائزة «البوكر للرواية العربية»، روايةٌ مميّزةٌ يتناول فيها المؤلف أفراد العمالة الأجنبية في الكويت والمشكلات التي يصادفونها، ولا سيما تلك التي تصادفها النساء، وقضايا الاعتراف بإنسانية الإنسان في ظلّ التفاوت الطبقيّ الذي تتحدّد بموجه المكانة الاجتماعية للأفراد وحقوقهم في العيش الكريم. كما يعالج قضية الأبناء مجهولي الآباء، أو معلومي الآباء وغير المعترف بهم، والذين هم ضحايا الفقر والألم والقهر والاغتراب. عيسى، بطل الرواية وساردها، نموذجٌ لهؤلاء، ونموذجٌ لاغتراب الإنسان.

عيسى، «قبل الميلاد»، أمه جوزافين، من أسرةٍ فليبينيةٍ فقيرة، دفع الفقر أختها آيدا إلى العمل في ملهىً ليليٍ، تبيع جسدها بثمنٍ لا يكاد يلبّي حاجات الأسرة: «ليس الألم أن يكون للإنسان ثمنٌ بخسٌ، الألم أن يكون للإنسان ثمن» (ص ٢٠). وقد أنتج لها عملها طفلةً بلا أبٍ ستصبح «شاذةً»، فيما بعد. «هناك من يمارس الرذيلة لإشباع غريزته. مع الفقر هناك من يمارس الرذيلة لإشباع معدته، والنتيجة أطفالٌ بلا آباء» (ص ١٨). وجدّه ميندوزا، الذي جفّفت الحرب عاطفته الأبوية وبلّدت حسه الإنسانيّ، فأدمن الخمرة والمراهنة على صراع الديوك، ينفق فيهما جلّ ما تجنيه ابنته آيدا.

عيسى، «بعد الميلاد»، ابن جوزافين الخادمة وراشد عيسى الطاروف، الكويتيّ ابن الحسب والنسب، والذكر الوحيد المتبقي من العائلة. تحكي جوزافين لعيسى قصة حبها لراشد؛ أبيه المثقف والرافض لكلّ سلبيات عائلته، والتي هي سلبيات المجتمع الكويتيّ بأسره. كما تؤكّد مراراً أنها لم تحمل منه سفاحاً، بل بموجب عقد زواجٍ عرفيٍ كان شاهداه صديقيه المقرّبين غسان ووليد. فكانت بذلك تؤسّس ذاكرة ولدها، لتكوّن هويته العربية الكويتية. غرست الأمّ في نفس عيسى حبّ أبيه وموطنه، الذي يجب أن يعيش فيه ويتمتع بخيراته.

تتحدّث الرواية عن طرد جوزافين وطفلها، لأن عائلة راشد، وخاصّةً والدته غنيمة وأخواته الثلاث، رفضن هذا الزواج وثمرته خوفاً من الفضيحة واهتزاز مكانتهم الاجتماعية، باستثناء واحدة من البنات، وهو استثناءٌ يشير إلى مستقبلٍ مأمول. هكذا ولد عيسى مسلماً في الكويت، ثم تعمّد مسيحياً كاثوليكياً في كنيسة بالفلبين، واعتاد أن يجلس تحت شجرة المانغو، ويزور معابد البوذيين، أحبّ كلّ الديانات ووجد نفسه فيها.

كأن الكاتب أراد أن يجمع النبيّ محمداً والسيد المسيح والقديس بوذا في شخصٍ واحدٍ يعبد إلهاً واحداً.

يعود عيسى إلى الكويت، مسقط رأسه وموطن أبيه، بدعوةٍ من غسان صديق راشد. ترفضه جدّته غنيمة رفضاً قاطعاً، وتنقسم العائلة المؤلفة من العمات، وخولة، أخته غير الشقيقة، بين مرحّبةٍ بالوافد ورافضةٍ له، رغم مرور ثلاثين عاماً على رفض الجدّة لحفيدها عيسى يوم ولادته، كأن الزمن لا يمرّ والماضي لا يمضي. الجدّة غنيمة نموذجٌ مصغّرٌ عن السلطة الاستبدادية غير القابلة للتطوّر أو للإصلاح. ولهذا السبب افتتح الكاتب روايته بمقولة للمناضل الفلبينيّ خوسيه ريزال «لا يوجد مستبدّون حيث لا يوجد عبيد». هند، العمّة الصغرى، امرأةٌ قوية الشخصية تعمل في منظّمة حقوق الإنسان الكويتية. تدافع عن الكويتيين الذين لا يحملون الجنسية الكويتية، الذين يطلق عليهم اسم (البدون). لكنها لم تستطع الدفاع عن حبّها لغسان المنتمي إلى هؤلاء (البدون) وعن عيسى المنتمي إلى جذرها وغير المعترف به. وكان هذا الدفاع سبباً مباشراً في سقوطها في انتخابات البرلمان الكويتيّ. عيسى على هامش الوطن: الكويت، الجنّة

الموعودة والحلم الرحب، لم تتسع له. ولم تمنحه سوى زجاجةٍ مليئةٍ بالتراب المعطّر بدم أبيه، الذي قتل بعد اعتقاله على يد الجيش العراقيّ إبان غزوه للكويت.

في الكويت التقى عيسى مجموعةً من الشبّان «المجانين»، كما أطلق عليهم الكاتب، لأنهم خارجون عن المألوف، يمثلون الشباب المنفتح على الحياة. وكان عيسى قد التقاهم في الفلبين فتنسّم منهم عطر وطنه المجهول، ووجد فيهم وطناً آخر يبتعد مسافاتٍ طويلةً عن الكويت. شبابٌ يشربون الخمر، ويرقصون، ويغنّون، ويتعلّمون، ويصلّون أيضاً.

اختار الكاتب الشابّ لروايته عنواناً موحياً، مثقّلاً برمزيةٍ كثيفة. يكاد العنوان أن يشي بمحور الرواية وأسئلتها الوجودية لمن يعرف خصائص نبات البامبو. ساق البامبو، أو الخيزران، تنثني ولا تنكسر، إلا إذا جفّت وتعرّضت لضغطٍ يفوق قدرتها على المقاومة. ساقٌ ذات جذورٍ سطحيةٍ لا تضرب عميقاً في تربتها، لأنها يمكن أن تعيش في أية تربةٍ، وتتكيّف مع أية بيئة. تعكس خصائص ساق البامبو معاناة شخصية الرواية الرئيسة التي سمّيت عدّة أسماء، يختلف لفظها من لغةٍ إلى أخرى: عيسى، Issa، هوزيه، خوسيه لا فرق. فكلها تسمّي الشخص نفسه، الذي لم تكسره أيام المرارة والجوع ولم تطفئ توقه إلى وطنٍ يمنحه هويةً تتعدّى شهادة الميلاد وجواز السفر.

يعيش عيسى، أو إيسا أو هوزيه أو خوسيه، في مساحةٍ فارغةٍ بين الكويت، مسقط رأسه، والفلبين، مدرج طفولته ويفاعته ومستقرّه. هو في الكويت ابن الفلبينية، وأحياناً ابن زنا، وفي الفلبين ابن العربيّ. وهو، إلى ذلك، مسلمٌ بالولادة مسيحيٌّ بالتنشئة بوذيٌّ بالاختيار. هل بوسع الفرد أن يختار دينه؟ وإذا فعل، هل يعترف به مجتمعه الصغير، سواءٌ هنا أم هناك؟ ساق البامبو أرجح عقلاً من المجتمعات الصغيرة وناسها. هوامش المجتمعات متشابهة؛ الفقراء والبدون والعمالة الأجنبية في الكويت مثل الفقراء والمنبوذين في الفلبين، متاهاتٌ يضيع فيها الأفراد، هنا لأنهم من غير أهل الحسب والنسب والسلطة والمال، وهناك يضيعون في مسارب البحث عن لقمة العيش بأيّ ثمنٍ، ويقعون فرائس في براثن الأغنياء. لذلك عنون الكاتب فصول روايته بالتيه الأوّل والتيه الثاني، وحمّلها دلالاتٍ وجوديةً: التيه الأوّل قبل الميلاد، والتيه الثاني بعد الميلاد.. «البدون»، أي المحرومون من جنسية الدولة في الكويت، والعاملات والعاملون من الأجانب، كلهم في هذا التيه، يتقرّر مصير أطفالهم قبل ولادتهم.

مثلما نما عيسى في رحم أمه الفلبينية، قبل ميلاده، ترعرع بعد ولادته على ذكرياتها مع زوجها الكويتيّ الذي تزوجها عرفياً. فانتمى إلى فئة «الأبناء بلا آباء»، مثل جدّه وابنة خالته، التي تعلق بها منذ يفاعته، ومثل بعض من التقاهم في الكويت من أصدقاء أبيه وأصدقائه هو.

يمكن القول إن الرواية تعالج أزمة الهوية، و«الهويات القاتلة»، لا على الصعيد الجمعيّ فقط، كأزمة الهوية العربية التي انفجرت، منذ حملة نابليون على مصر، فأدخلت العرب في متاهاتٍ لم يخرجوا منها بعد، بل على

صعيد الأفراد هذه المرّة. وأحسب أن الكاتب وُفّق في طرح مسألة الهوية على هذا الصعيد. من هو عيسى؟ هل هو عربيٌّ كويتيٌّ أم فلبينيٌّ، مسلمٌ أم مسيحيٌّ أم بوذيٌّ، أم كلّ هذه الصفات مجتمعة؟ ولكن كيف تجتمع هذه كلها في شخصٍ واحدٍ إلى جانب صفاته الأخرى؟ الجواب عند عيسى، الذي اكتشف إنسانيته من وراء تعدّد هوياته وتصالحها، وانصهارها في بوتقةٍ واحدةٍ هي الإنسان، واكتشف توازنه الإنسانيّ في الحبّ. حبيبته أيضاً من فئة الأبناء بلا آباء، وإلا ما كان حبُّهما حبّاً ولا زواجهما زواجاً. الأبناء يحملون مورّثاتٍ من آبائهم وأمهاتهم، وكذلك البنات، لكن القومية والدين والمكانة الاجتماعية والسلطة ليست من تلك المورّثات. هذه هي رسالة الرواية ومضمونها الإنسانيّ العميق. تتكثف رمزية الأب في الرواية في كونه هو فقط من يمنح أولاده هوياتهم. الأم لا هوية لها، لذلك لا تستطيع أن تمنح أولادها وبناتها شيئاً لا تملكه. هذه هي الرسالة الثانية للرواية، فإن تيه عيسى متصلٌ بتيه أمه، وبتيه النساء جميعاً في عالم الذكور. النساء في الرواية مستلباتٌ غير معترفٍ بإنسانيتهنّ.

صوّر الكاتب ما يحصل هنا والآن من رفضٍ لاندماج الثقافات غير العربية في المجتمع العربيّ، بما أنها قد تجري تعديلاتٍ على الفكر المجتمعيّ الثابت وعاداته المتجذرة وتقديسه للحضارة العربية، البائدة منذ عصورٍ، على أنها لا تقبل التعديل. وقد أفلح سعود السنعوسي في تخطّي المفهوم السائد للهوية إلى مفهوم أكثر انفتاحاً على فضاءٍ إنسانيٍ يتجاوز العرق والدين.

والجدير بالذكر أنّ الكاتب تناول أزمنةً مختلفةً تعاقبت فيها ثلاثة أجيال. إذ يبدأ في ثمانينات القرن العشرين مروراً بتسعينياته_ حين يخلع عن الرواية رداء الرمزية ويلبسها رداء الواقعية الجديدة في حربٍ نشبت بين العرب والعرب (غزو العراق للكويت)_ وانتهاءً في عام ٢٠١٣، عام فوز روايته.

فائق المير.. السائح بين سجون الأسدين...!

إعداد: فريق صور

فائق المير أسعد، معارضٌ سياسيٌّ يساريٌّ معروفٌ، ومن أبرز المؤيدين للتحوّل الديمقراطيّ في سوريا. لقبه «عميم الثورة».

ولد عام ١٩٥٤، في بلدة القدموس بريف طرطوس. وهو عضو الأمانة العامة لحزب الشعب الديموقراطيّ السوريّ.

انضم المير إلى الحزب الشيوعيّ السوريّ-المكتب السياسيّ عام ١٩٧٢، مع بداية افتراق الحزب عن المدرسة البكداشية التي اختلف معها حول ضرورة استقلالية الحزب في سياساته وقراراته الوطنية، وموقفه ضدّ نظام حزب البعث زمن الأسد الأب وضدّ المشاركة في الجبهة الوطنية التقدمية.

في ١٩٧٩ اعتقلته المخابرات العسكرية لمدة شهرٍ لتوزيعه منشورات الحزب حول تشكيل التجمع الوطنيّ الديموقراطيّ. وفي آذار ١٩٨٣ سُرّح من عمله بناءً على طلب إدارة الأمن السياسيّ. وفي نيسان ١٩٨٧ اعتقله الأمن السياسيّ في الرقة لخمسةٍ وثلاثين يوماً بالتهمة نفسها. وفي الشهر الثاني من العام نفسه دهم الأمن السياسيّ منزله، ما جعله يتوارى عن الأنظار إلى أن اعتقله فرع الأمن العسكريّ في دمشق عام ١٩٨٩. بقي قرابة ثلاث سنواتٍ في الزنازين، نُقل بعدها إلى سجن صيدنايا حيث حُكمَ عليه بعشر سنينٍ من قبل محكمة أمن الدولة، وأفرج عنه في نهاية عام ١٩٩٩، بعد انتهاء الحكم. في ٢٠٠٢ اعتقله الأمن العسكريّ لمدّة أسبوعٍ في حمص، والأمن السياسيّ لمدّة عشرة أيامٍ في اللاذقية. وفي ٢٠٠٦ اعتقله أمن الدولة بدمشق بعد زياراته إلى لبنان ممثلاً لحزب الشعب الديموقراطيّ السوري في تقديم التعزية بشهداء لبنان جورج حاوي وسمير قصير وجبران تويني. حُكم عليه في تلك القضية بالسجن لثلاث سنواتٍ، خفّضت إلى عام ونصفٍ قضاها في سجن عدرا. وفي ٢٠١٠ دهم الأمن منزله في مدينة طرطوس، فتوارى عن الأنظار منذ ذلك الحين، ليُحكمَ عليه غيابياً بالسجن لـ١٥ عاماً.

مع اندلاع الثورة السورية انخرط في مختلف أنشطتها وفعالياتها. ثم رابط على مدى عام بأكمله في الغوطة، قبل أن ينجح النظام في اعتقاله خلال إحدى زياراته إلى دمشق في ٧ تشرين الأوّل ٢٠١٣.

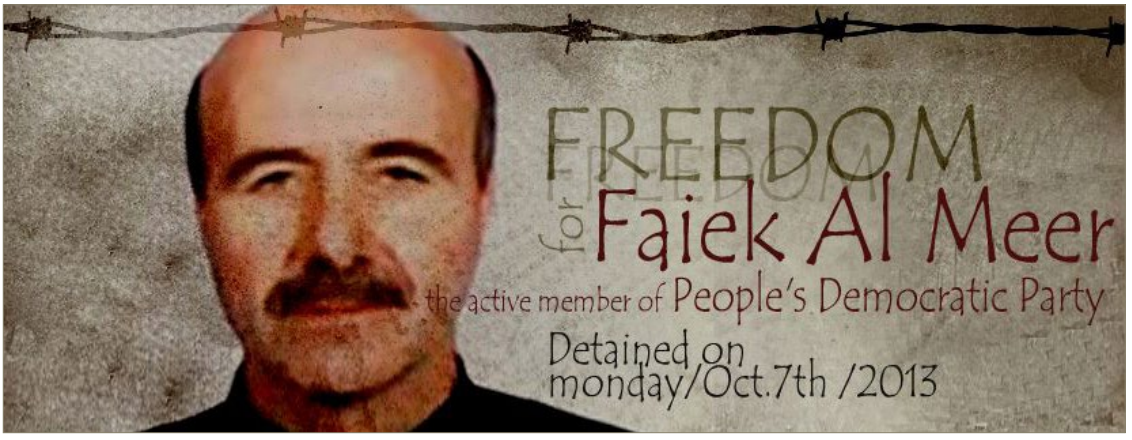

فيلم المنفصل.. سوداوية الواقع وتمرّد شخوصه

ريناس سينو

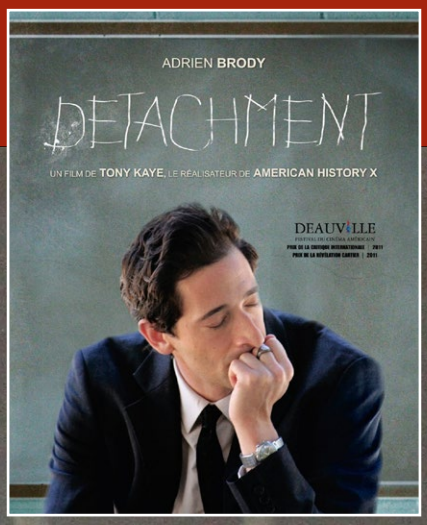

«ولم أشعر أبداً بعمق أنني شخصٌ مكتملٌ، وفي الوقت الذي أجدني فيه منفصلاً عن ذاتي أجدني حاضراً في هذا العالم»

بعبارة الأديب (ألبير كامو) يبدأ الفيلم الذي تتمحور أحداثه حول المدرّس البديل (هنري بارث)، الذي يجسّده الممثل أدريان برودي في دورٍ يكاد يكون من أكثر الأدوار التي أتقنها بشكلٍ منقطع النظير.

ينطوي الفيلم، الذي أخرجه (توني كاي)، على أبعادٍ نفسيةٍ وفلسفيةٍ عميقةٍ نلاحظها مع بداية الفيلم، عندما تظهر شخصية هنري في قاعةٍ ما يتحدّث فيها إلى شخصٍ مجهول الهوية، وتبدأ أحداث الفيلم بمعزلٍ عن حديثه الذي يتخلل سياق سير الأحداث من حينٍ إلى حين. فتراه هائماً في الشوارع مع عالمه الخاصّ المليء بالذكريات والنكبات الأليمة، كانتحار والدته وهو في سنّ السابعة، إضافةً إلى مرض جدّه بالزهايمر. وعلى الرغم من كلّ ذلك نرى أن شخصية هنري لا تخلو من البراعة والحزم في تدارك أكثر المآزق حدّةً وصعوبةً؛ وهذا ما نلاحظه في المشهد الذي يبدأ فيه الدرس الأوّل له، إذ يهاجمه أحد الطلاب ويرمي حقيبته، ناهيك عن الشتائم التي قالها بحقّ هنري، ليردّ عليه الأخير: «إن هذه الحقيبة خاويةٌ من المشاعر، مثلي تماماً. ولا شيء لديك بمقدوره أن يؤذيني».

من هنا يبدأ هنري مهمته التدريسية المؤقتة لهذه المجموعة المتمرّدة على واقعها، فيأسر قلوبهم بأسلوبه المختلف والبعيد عن النمطية.

يصادف هنري، في خضمّ سير الأحداث التي تعصف به، فتاةً يافعةً، تسمّى أيريكا، تمارس الجنس لقاء المال في أزقة الشوارع، فيدفعه شيءٌ ما إلى إيوائها والاعتناء بها. وتجسّد شخصية هذه الفتاة الممثلة (سامي غايل). خلال كلّ ذلك تنجذب إليه الطالبة ميرديث التي تعاني، جرّاء مظهرها البدين، مشاكل تتعلق بعدم قبولها في الوسط الذي تعيش فيه. وتجسّد هذه الشخصية الممثلة الشابة (بيتي كاي).

تعكس القصة، في سياقها الدراميّ، نماذج نادرةً من الشخصيات الغريبة والمتفرّدة في طباعها؛ كالأستاذ تشارلي سيبولت، الذي يتعاطى الأدوية المخدّرة كي يتأقلم مع الحالة المتردّية والعشوائية التي يعيشها الطلاب. كما نلاحظ في الفيلم شخصيةً ثانويةً لمدرّسٍ يقف أمام سياج المدرسة رافعاً رأسه نحو السماء لأوقاتٍ طويلةٍ دون أن يلاحظه أحد.

بالإضافة إلى ذلك نرى الدكتورة دوريس باركر، التي تنهار أمام عبث الطلاب واستهتارهم. ناهيك عن المديرة كارول، المهدّدة بالطرد رغم تفانيها وإخلاصها للعمل الذي تقوم به.

يسلط الفيلم الضوء، وبشكلٍ عبثيٍّ، على جوانب أخرى في الحياة. وهذا ما نكتشفه في إحدى محاضرات هنري للطلاب، حينما شبّه الإعلام التسويقيّ بالهولوكوست الذي يشوّه إدراك البشر لمتطلباتهم وحاجاتهم يوماً بعد يوم.

تتعلق أيريكا بهنري، ويزداد سلوكها انضباطاً في المنزل، حتى أنها كانت بجانبه في لحظات احتضار جدّه. إلا أن هذا لم يمنع هنري من الاتصال بإحدى دور الرعاية لكي يهتموا بها وبشؤونها، على الرغم من نوبة الصراخ والبكاء التي انتابتها حينما عرفت بأمر رحيلها. أما ميرديث فقد انتهى الأمر بها منتحرةً في آخر يومٍ من أيام هنري في المدرسة، لتنتهي القصة بمزيجٍ من السوداوية التي لا تخلو من نقطة تفاؤلٍ تتمثل في إنقاذ أيريكا من الواقع المزري الذي كانت تعيشه فيما مضى.

يتخطّى الفيلم بشرحه الوقائعَ المرئية والمحسوسة التي يعرضها. فهنري ليس مجرّد شخصٍ يزاول مهنة التعليم، بل هو الإنسان الذي ارتقى بألمه وتسامى إلى درجةٍ نراه فيها يتعامل مع الآخرين بسويةٍ واحدةٍ رغم أفعالهم وأخطائهم؛ هو الإنسان الذي يترنح في شوارع المدينة تحت وطأة الألم وصور ذكريات الأمس، مردّداً قصائده المفكّكة عن الإنسان الوحيد والمنعزل في هذا العالم.

«صادقاً أقول الأشياء كما هي..... أنا شابٌّ بل ربما عجوزٌ..... تمّ بيعي وشرائي كثيراً.... أنا مثلك تماماً».

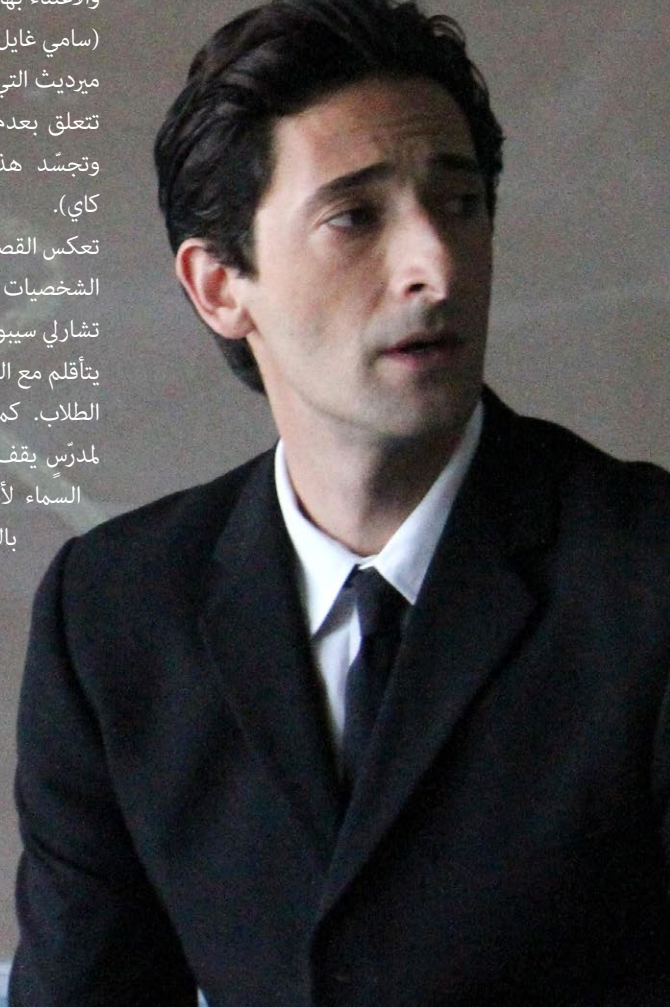

مركز آشتي لبناء السلام

مركز مستقل غير حكومي، غير ربحي، مركزه مدينة قامشلي يعمل على تمكين قدرات المجتمع المحلي في مجال حلّ وتحويل نزاعاته للوصول إلى السلام المستدام، وتعزيز قيم الديمقراطية والتشاريكة من خلال تحليل النزاعات والمساهمة في خلق بدائل سلمية مع الشركاء المحليين والدوليين، ويرتكز في عمله على مبادئ الشفافية والحيادية. وقد اتخذ الرمز العالمي للسلام مرسوما بأكاليل الزيتون للإشارة إلى السلام المستدام شعارا له.

يسعى المركز إلى:

١- تعزيز القدرات المحلية من أجل بناء السلام المستدام.

٢- نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وبناء المجتمع المدني.

٣- تعزيز المساواة بين الجنسين.

٤- تعزيز الاستدامة البيئية.

٥- الشراكة العالمية من أجل بناء السلام.

٦- إدخال مناهج السلام في التعليم.

ويعتمد في تحقيق أهدافه على المشاريع صغيرة، وحملات، وإصدار منشورات وبـروشـورات، وإجـراء بحوث، والتشبيك مع المنظمات والمؤسسات العاملة في المجتمع.

قام مركز آشتي لبناء السلام بنشطات وحملات عدة، منها حملة تشجير بمدينة قامشلي بعنوان (نحو مجتمعات خضراء)، كمساهمة في تعزيز السلام عن طريق توسيع المساحات الخضراء، وكانت الحملة بمشاركة العديد من منظمات المجتمع المدني في المدينة ومن مختلف المكونات.

مشروع غراس السلام هو أحد مشاريع مركز آشتي الموجهة للأطفال والذي يسعى القائمون عليه من خلاله لتنمية أفكار الأطفال حول مفاهيم السلام، والحدّ من المظاهر المسلحة التي بدأت تغزو الحياة الاجتماعية بالمدينة، ويتضمن المشروع عدة مبادرات بعد الحديث عن السلام والحرب، ويطلق عليها «فعل السلام»، وتتمثل في رسم أشكال من الصلصال في مبادرة السلام كلمة وشكل، أو تعلم أغنية عن السلام كما في مبادرة السلام كلمة ونغم، ورواية قصص وحكايات تهدف إلى عمل الخير

e.mail: ashti.centre2013@gmail.com

facebook: https://www.facebook.com/ashti.centre

منظّمة بسمة

منظّمةٌ تهتمّ بالدعم النفسيّ التعليميّ الترفيهيّ للأطفال ولليافعين وللمرأة.

التأسيس: تأسّست المنظمة بتاريخ: ١- ٠٧ – ٢٠١٣.

ولها نظامٌ داخليٌّ يلتزم به كلّ الأعضاء.

للمنظمة عشرة مراكز منتشرةٌ بين محافظتي درعا والقنيطرة.

كادر المنظمة: ١٠٠ متطوّعٍ ومتطوّعةٍ من الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين، ومن اختصاصاتٍ أخرى.

طريقة اتخاذ القرار: عبر مجلس إدارةٍ مكوّنٌ من عشرة أعضاءٍ منتخبين لستة شهور.

أهداف المنظمة

١- تعزيز الصحة النفسية الشاملة وتطوير خدماتها من خلال مساعدة السوريين (ضحايا الحرب والأزمة والصراع والحصار والتشريد) في التخفيف من معاناتهم وآلامهم بصورةٍ إنسانيةٍ ومهنيةٍ، والتعامل مع الآثار المستقبلية للحرب الدائرة.

٢- العمل على تكيّف الأطفال مع الأوضاع الراهنة.

٣-خلق جوٍّ طفوليٍّ في ظلّ الحرب.

٤- المساهمة في تقديم الخدمات التشخيصية والعلاجية والنفسية والاجتماعية والروحية للمتضرّرين نفسياً بكافة فئاتهم.

٥- دعم وتقوية الأسر والمدرسة والتجمعات الشبابية والعمالية والمهنية في مواجهة ضغوط وصدمات الحياة بأنواعها (القصف؛ القتل؛ الاغتصاب؛ السجون؛ التشريد).

٦- زيادة الوعي العربيّ والدوليّ بالآثار المأساوية لاستمرار تعرّض الشعب السوريّ لصدمات الحرب.

٧- لفت انتباه العالم إلى أطفال سورية ومعاناتهم.

٨- تطوير كادرٍ مهنيٍّ في العلوم النفسية والاجتماعية داخل المراكز.

٩- إنقاذ الطفولة في سوريا من خلال تقديم الرعاية المناسبة لهؤلاء الأطفال ومساعدتهم على أن يتمتعوا بطفولتهم وممارسة حقوقهم المشروعة، وأن يكونوا عناصر فعالةً ومنتجةً في المجتمع السوريّ.

١٠- تقصّي أفضل الخرّيجين في العلوم النفسية والاجتماعية وتطوير قدراتهم العلمية والمهنية.

١١ - نشر وتطوير الثقافة النفسية الصحيحة من خلال تعميم الممارسات الوقائية للصحة النفسية في المجتمع.

مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (HCDH)

يقع المقرّ الرئيسيّ لمفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (HCDH) في جنيف. وتشمل وظيفتها الترويج العالميّ لحقوق الإنسان، والتعاون الدوليّ لحقوق الإنسان، والإقرار العالميّ للمقاييس الدولية وتطبيقها، والمساعدة في تطوير قواعد جديدة، إلخ. يدير المفوّض السامي المكتب، وهو برتبة وكيل الأمين العام. ويقسّم المكتب إلى وحدات تنظيمية مختلفة. تنظّم المفوّضية، سنوياً، بين شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، دورة مفوّضية حقوق الإنسان التي تدوم ستّة أسابيع؛ وفي شهر آب/أغسطس، تنظّم دورة المفوّضية الفرعية لحقوق الإنسان التي تدوم ثلاثة أسابيع. وتقوم المفوّضية بتنظيم اجتماعات، وفرق عمل، ودورات أخرى للجنة.

تقدّم مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كلّ سنة، منحة لممثّلي الشعوب الأصلية لبرنامج دراسات يدوم خمسة أشهر ويقام في جنيف. كما تنظّم المفوّضية فريق عمل حول الشعوب الأصلية، وهو اجتماع حقوق الإنسان الأكبر في العالم للشعوب الأصلية، الذي يقام في نهاية شهر تموز/يوليو من كلّ عام.

تكثر أنواع العلاقات مع المنظّمات غير الحكومية، وهي:

- العلاقات الرسمية التي تديرها الصفة الاستشارية التي تتمتع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (ECOSOC). وتسمح هذه السلطة بالدخول إلى اجتماعات المفوّضية والمفوّضية الفرعية لحقوق الإنسان. تستطيع المنظّمات غير الحكومية حضور الاجتماعات، والقيام بتصريحات، وتقديم التقارير الخطّية عند الاقتضاء.
- ترحّب بعض فرق العمل بمشاركة المنظّمات غير الحكومية التي لا تتحلّى بصفة استشارية لدى اللجنة الاقتصادية الاجتماعية (ECOSOC). لكن يتوجّب على المنظمات غير الحكومية أو منظّمات الشعوب الأصلية، في هذه الحالة، طلب اعتماد معيّن لحضور هذه الاجتماعات.
- تدعم مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (HCDH) مشاريع مع المنظّمات غير الحكومية وتطوّرها.
- أخيراً، يحقّ لكلّ منظّمة أن تقدّم تقارير تبلّغ فيها عن انتهاكات لحقوق الإنسان، وذلك من خلال اتّباع إجراء الاتصالات.

مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

HCDH: www.uunhchr.ch/html/hchr.html

دعم مبادرات المجتمع المدنيّ:

www.unhchr.ch/french/html/menu2/9/civilsup/support_fr.htm

منظمة الشفافية الدولية

منظمة الشفافية الدولية هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد. تأسست في ٤ مايو، ١٩٩٣ على يد عدد من الأفراد لاتخاذ موقف ضد الفساد وخلق الشفافية الدولية، هذا يتضمن الفساد السياسي وغيره من أنواع الفساد. وتشتهر عالمياً بتقريرها السنوي مؤشر الفساد، وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم.

تعمل منظمة الشفافية الدولية مع الشركاء في الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني لوضع تدابير فعالة لمعالجة الفساد. من خلال أكثر من 100 فرع وطني في جميع أنحاء العالم وأمانة دولية في برلين.

تعتبر اليوم عبارة عن حركة عالمية تتقاسم رؤية واحدة لعالم تكون فيه الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والحياة اليومية للناس خالية من الفساد. تعمل هذه الحركة بلا هوادة لتحريك الضمير الجماعي في العالم وإحداث التغيير. لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لوقف الفساد.

وهي منظمة مستقلة وخاضعة للمساءلة.

تحاول منظمة الشفافية الاحتفاظ باستقلاليتها عن التوجهات السياسية وتولي أهمية كبيرة لذلك من خلال برامجها وانشطتها وعدم السماح للجهات المانحة التدخل في سياسات منظمة الشفافية الدولية. والكشف عن مصادر التمويل والانفاق

الموقع الإلكتروني:

/http://www.transparency.org

ليلة القبض على أحمد منصور

ملاذ الزعبي

لم يسبق لأنجيلا أن رأت ديفيد هكذا في يوم من الأيام، شعره مسرّحٌ كيفما اتفق وربطةً عنقه غير محكمة العقد. فرانسوا أيضاً بدا متعباً وهالاتٌ سودٌ صبغت محيط عينيه، كدليلٍ قاطعٍ على سهر ليلةٍ طويلة. كان باراك ساهماً يمجّ سيجارته بشراهةٍ، غير مكترثٍ لجوّ الغرفة المغلقة الخانق. فيما فلاديمير يطرق بأصابعه على الطاولة بنزقٍ وإلى جانبه شي جين مطرق الرأس كطفلٍ عاجز. وحده هيثم كان هادئاً واثقاً كعادته، ثاقب البصر والبصيرة، مؤشّر بوصلته لا يحيد عن جهة الوطن. أما ضباب دخان باراك فلم يزده إلا رؤيةً لكامل المشهد.

كانت أنجيلا قد دعت إلى هذا الاجتماع العاجل بعد معلوماتٍ وردت من أرفع الجهات الاستخباراتية في بلادها تؤكّد نية الإعلاميّ المحايد خفيف الدم أحمد منصور القيام بزيارةٍ سريعةٍ إلى برلين. فرصةٌ كهذه لن تتكرّر؛ فالمذيع الذي دوّخ قادة العالم سيكون في متناول اليد، وإن لم يغتنموا المناسبة النادرة هذه فقد يعضّون أصابعهم من الندم. لكنهم يخشون أن يقدموا على حماقةٍ تجعلهم يعضّون أناملهم بقوّةٍ أكبر، بل أن يقرطوا منها شقفاً.

اقترح باراك على فلاديمير تنفيذ عملية اغتيالٍ خاطفةٍ قرب بوابة براندينبورغ. فشبيبته اختصاصيون بمثل هذه الشغلات، و«عيار الزلمة رصاصة من مسدس كاتم للصوت». رفض الأخير بشدّة، محوّلاً طرقات أصابعه على الطاولة إلى ضربٍ عنيفة: «هذه الرصاصة سترتدّ على موسكو هاويةً جحيميةً لا قرار لها، وأنت سيد العارفين». ذكّره بالثمن الذي دفعه كي يحكم قبضته على الشيشان. لا، لن يضحّي بهذه القبضة عبر عملٍ غير محسوب العواقب. أبدى استعداده لتقديم تنازلاتٍ في الملفّ الأوكرانيّ. ألمح إلى أن الانسحاب من شبه جزيرة القرم قد يكون أقلّ فداحةً من مسّ شعرةٍ من شعرات مؤخرة منصور. تدخل هيثم قائلاً: «ألم أقل لكم».

حاول ديفيد أن يحوّل الجدل الأمريكيّ الروسيّ العقيم إلى حوارٍ أوربيٍّ براغماتيٍّ مثمر، فأشار على فرانسوا أن يطلب من أصدقائه في الائتلاف فعل شيءٍ ما مع القطريين. ضحكةٌ صفراء حزينةٌ ارتسمت على وجه خليفة نيكولا، وقال لديفيد بصوتٍ كسير: «لقد جرّبنا ذلك مسبقاً. رجونا الائتلاف مرّاتٍ ومرّات. نجحنا أخيراً في إقناع جورج صبرا شخصياً بالتهديد بقطع الرواتب والمساعدات». بارقةُ أملٍ لمعت في عيني ديفيد، كمجوهرات الملكة. سأل برجاء: «وماذا كان الردّ؟». أطلق فرانسوا زفرةً طويلةً وهو يكرّر جواب الدوحة الحاسم: «إلّا أحمد منصور.. إلّا أحمد منصور». عقّب هيثم بهدوءٍ حكيم: «حذّرناكم».

بدت المرأة الحديدية هشّةً ضعيفةً كقطعة فلّينٍ تتقاذفها أمواج بحرٍ هائج؛ أينها اليونان وديونها وأينها الزيارة الثقيلة لمنصور. وإن كانت سنوات خبرتها تمكّنها من التعامل مع الملفّ الأوّل فإن الملف الثاني بدا أعقد من قدراتها التي، مهما بلغ شأنها، لن تصل إلى تعقيدٍ بهذه السويّة. التفتت إلى شي جين، علّه يسعفها بحلٍّ رديء الجودة، قليل التكلفة، كصناعة بلاده. لكن التنين ضئيل الحجم، الذي قرأ أفكارها، قطع عليها الطريق: «أضحّي بمليار و٢٠٠ مليون صينيٍّ ولا يقولوا قرّب لأحمد منصور يا أنجيلا». أنّبهم هيثم مناع: «لم تصغوا إلينا».

العجز إلهٌ كليّ القدرة يشمت بمن اعتقدوا أنهم آلهة البشر، ويطلّ عليهم هازئاً مزدرياً ساخراً. القادة عبيد غطرستهم، وهيثم خاتم أنبياء السياسة وحقوق الإنسان. أحمد منصور فارس عصرٍ بلا فرسان، يمتشق ميكرفونه كحسام ويطلق غلاظته رمحاً يخترق الأذهان والأجساد.

لم يكن أحدٌ قادراً على اتخاذ قرار. المسؤولية صخرةٌ هائلةٌ تجثم على صدور زعماءٍ بلا شعبية يواجهون بطلاً تعشقه ملايين. كان شبه القرار الأخير: «سنجرّب اعتقاله لساعاتٍ ونقيس ردود الفعل الدولية واحتمالات أزمةٍ اقتصاديةٍ عالمية، ثم نرى».

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا : «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

أعمال للفنانة السورية: ديالا برصلي Diala Brisly
على خيم للاجئين في لبنان